تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٤١٢٦

١٤ صفحة | الخميس ١٨ رمضان ١٤٤٥هـ ٢٨ آذار ٢٠٢٤ م

tishreen.news.sy

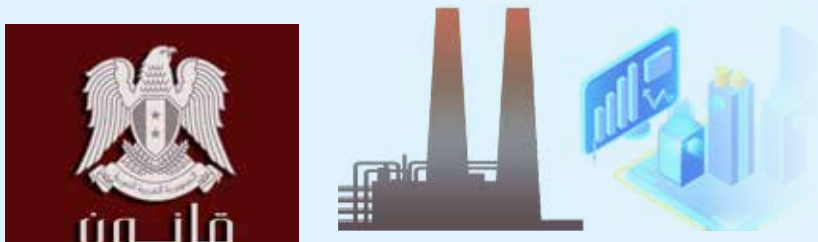

قانون

الرئيس الأسد يصدر قانوناً خاصاً بحماية البيانات الشخصية الإلكترونية على الشبكة

الرئيس الأسد يصدر مرسومين بتنفيذ عقوبة العزل بحق قاضيين اثنين

تفاصيل على موقع تشرين

ملف تشرين

عقدة التراخيص الإدارية دوامة الارتباك والإرباك المزمنة.. «البزنس الصغير» بانتظار مبادرات كسر التكلّس الإجرائي

تشكل دفعا للاقتصاد الوطني وتسهم بشكل أو بآخر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الإنتاج وإيجاد مصادر دخل وتوفير فرص العمل، إضافة إلى تأمين بعض المواد الأساسية في السوق المحلية، لكن يصطدم الراغبون بالاستثمار في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بمعوقات عدة، تبدأ بالتمويل والترخيص ولا تنتهي عند التسويق، فنجد بعضهم يتخوف من الخوض في فكرة البدء بها بسبب تلك المعوقات فيحجم عنها، ما يؤدي إلى خسارة فرص مهمة كان يمكن التعويل عليها في الكثير من الأحيان.

2

«الشيطان يكمن في التفاصيل».. هنا أخفقت المشروعات الصغيرة وتساؤلات حول خطط الإنعاش الوشيك

9

سجّل وطني للمشروعات ودليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية الوطني قيد الإنجاز

3

أرقام المستهدفين ما زالت خجولة والنهوض مرهون بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية حتى عام ٢٠٣٠

10

مخرجات التعليم المهني والتقاني «قادة» المشروعات الصغيرة الاحترافيين

4

التسويق مهمة إستراتيجية في عهدة الحكومة وقطاع الأعمال

8

السياسات الإدارية للمشاريع الصغيرة.. أداة تنمية نحو تعزيز مصادر الاقتصاد الداخلي والخارجي وتحقيق التنمية المستدامة

7-6

الافتتاحية

بوصلةُ الإنقاذِ السّريع

■ ناظم عيد

لعلها ليستْ مفاجأةً أن نكتشفَ مع انطلاقةِ جلساتِ العصفِ الذهني القطاعية حول خيارات "الإنقاذ؟ الاقتصاديَ وامتداداته إلى البُعد الاجتماعيّ، أن بيئة مثل هذا المشروع الاستراتيجيّ– الوطنيّ ليست ناضجةً بعدُ، على الرّغم من إلحاح الحاجة، وقد تكون المشروعاتُ الصغيرةُ والأصغرُ كاستحقاقٍ ارتقى للتوّ إلى نسقِ ما هو في مقدمةِ أولوياتِ الدولة، مناسبةَ الاكتشافِ أو على الأقل التيقّنِ من هذه الحقيقة.

وإن كنّا قد عقدنا النيّة وجددنا العزيمة وبقرارٍ لا رجعةَ عنه على "كسر عقدة؟ مشروعاتِ الإنقاذِ التنمويّ الأفقيّ بكل اتساعِ طيفه، فإن ثمةَ ترتيباتٍ لازمةً للتوطين الممأسسِ لها، على المستويات التشريعيةِ والإجرائيةِ متعددةِ الأوجه إدارياً وتمويلياً وتشغيلياً، وهذا بكل تأكيدٍ سيستغرقُ كفايته من الوقت، فمن عادة مثل هذه الاستحقاقاتِ ألا تسامحَ بشرط الزمن الذي يبدو ضرورياً لإنضاج بيئة الاستجابة المرنة لها.

هنا نقف أمامَ خياراتٍ متنازعةٍ – على قلّتها– أو بالأحرى خيارين، فإما انتظارُ الجهوزيةِ التامة لبيئة الانطلاق.. أو الانطلاقُ مباشرةً والشروع بالتطبيق على الأرض ولو على طريقة "ماتيسّر؟.

والحقيقة، يبدو الخيار الثاني أكثرَ واقعيةً، بالنظر إلى إلحاح الحاجة لفعل شيء ما يعيد تحريك عجلة الإنتاج والتنمية وفق لوائح الميزات والمقومات المنسوبة إلى ما نسميه عادة "الخصوصية السورية؟، وتشمل المناخ والطبيعة والمهارات المكتنزة تاريخياً، وكلها مادة أولية لإنتاج سلاسل القيم المضافة الحقيقية والدسمة في الواقع.

نتحدث بواقعية.. والوقائع تؤكد أن لدينا آلاف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أسرية الطابع المنتشرة أفقياً وغير المرخصة، نشأت من وحي الحاجة مدعومةً بالخبرات التشغيلية المصقولة بالتقادم، وهذه مطارحُ جاهزةٌ لاستهدافها بشيء من التنظيم والدعم والمأسسة، لتطويرها وتعزيزها وتوسيع دائرة تمكين أصحابها بذات الاتجاهات التي نخطط أو نطمح لها.

ففي سورية أصحاب مشروعات صغيرة يجيدون العمل باحترافية ومهارة وإصرار وهمم عالية، لكنهم ليسوا مفوّهين.. ليس لديهم ملكةُ الكلامِ ولم يتعلموا تدبيجَ لوائح المطالب، علينا نحن أن ندرس لهم الآفاق الممكنة لتطوير مشروعاتهم وإعادة تنظيمها وتنميتها وتعزيزها في سياق الرؤى التي نعدُّ ونستعدُ لها اليوم.. ولنسمّها ما شئنا.. فالمسميات ليست موضعَ خلاف، لكن نظنّ أن التسميةَ الأنسبَ لها هي "مشروعات الفقراء؟ .. الفقراء المدفوعون بعزم الحاجة، ولطالما كانت الحاجةُ أمَّ الاختراع.

هذه المرة علينا أن نكون مرنين كفايةً ونقاربَ هذه المشروعات بالطريقة التي يمليها الواقع، لا التي يفرضها "صَلف الدارسين؟ وبطء حراك المعنيين بضبط الارتباط بين التخطيط والتنفيذ، أي ربما علينا أن نبدأ بالعكس حيث يبدو العكس هو الصحيح، ولنبدأ من الأسر و الكوادر الخبيرة التي سبقت التخطيط بالتطبيق، وامتلكت إرادةَ العمل التي ربما ستكون لاحقاً "الإرادة والرغبة؟ أحد معوقات توطين ونشر مشروعات جديدة وفق النموذج الذي نصبو إليه جميعاً.. لنبدأ من مشروعات الأسر البسيطة وهي ستدلنا على الطريق الصحيح الذي لو مشينا عليه لن نضلّ الهدف.

عقـــدة التراخيص الإدارية دوامـــة الارتباك والإرباك المزمنة.. «البزنس الصغير» بانتظار مبـــادرات كسـر التكلّس الإجرائي

■ دمشق - غيداء حسن

تشكل دفعا للاقتصاد الوطني وتسهم بشكل أو بآخر في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الإنتاج وإيجاد مصادر دخل وتوفير فرص العمل، إضافة إلى تأمين بعض المواد الأساسية في السوق المحلية، لكن يصطدم الراغبون بالاستثمار في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر بمعوقات عدة، تبدأ بالتمويل والترخيص ولا تنتهي عند التسويق، فنجد بعضهم يتخوف من الخوض في فكرة البدء بها بسبب تلك المعوقات فيحجم عنها، ما يؤدي إلى خسارة فرص مهمة كان يمكن التعويل عليها في الكثير من الأحيان.

ولمّا كان الترخيص الإداري في دائرة التشكيك أحياناً بأنه معرقل للقيام بالمشروعات الصغيرة كما المتوسطة والكبيرة أيضاً بسبب الروتين والوقت الذي يستلزمه، كان لابدّ من معرفة رأي أهل الاختصاص في هذا الشأن، هل هو معرقل بالفعل أم لا؟ وكيف يمكن أن نخفف من الإجراءات التي ربما تعوق الترخيص لتنفيذ تلك المشاريع؟

لا توجد تعقيدات

يوضح مدير الشؤون القانونية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة عيد النبوتي أن المرسوم التشريعي رقم ٢٦٨٠ لعام ١٩٧٧ نظّم تراخيص المشاريع الخطرة والمقلقة للراحة أو المضرة بالصحة، وصنّف الصناعات إلى ثلاث فئات حسب درجة الخطورة والإضرار بالصحة العامة. وحتماً تأتي المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ضمن الصنف الثالث الذي هو أقل المشاريع خطورة، هذا الصنف سمح القانون أن يرخّص داخل المخطط التنظيمي، لأن درجة الخطورة تكون قليلة ولكن توضع له اشتراطات لتجنب هذه الخطورة.

وأشار مدير الشؤون القانونية إلى الإجراءات القانونية المتبعة في منح الترخيص الإداري للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر داخل المخططات التنظيمية، إذ إن هذه الإجراءات واضحة حسب نص المرسوم ولا توجد أي تعقيدات، حيث يتقدم طالب الترخيص بطلبه إلى الوحدة الإدارية المعنية ليقوم رئيس الوحدة الإدارية بالإعلان عن طلب الترخيص في لوحة الإعلانات لمدة ١٥ يوماً بعد التثبت من صلاحية الموقع للترخيص، ويصار بعد انتهاء هذه المدة إلى منح الترخيص الإداري بقرار يصدر من رئيس الوحدة الإدارية مباشرة، ولكن ما قد يؤخر منح الترخيص هو وجود اعتراضات خلال فترة الإعلان على الترخيص.

أما في حال كان موقع الترخيص المطلوب خارج المخطط التنظيمي، فهو في هذه الحالة بحاجة لفترة أطول لكون هناك لجان يعرض عليها طلب الترخيص، وهناك أكثر من جهة معنية به.

لماذا الترخيص الإداري؟

الجهة المانحة للترخيص الإداري هي الوحدة الإدارية -حسب النبوتي- ويجب تحقيق متطلبات المخطط التنظيمي، إذ لا يمكن أن يتم مثلاً ترخيص فرن في عقار سكني، فهذا يتعارض مع أنظمة الوحدة الإدارية، وبالتالي عندما تمنح الوحدة الإدارية ترخيصاً إدارياً يجب أن تراعي الصفة التنظيمية لموقع الترخيص، من هنا جاء الترخيص الإداري إذاً هو معني بالموقع أكثر مما هو معني بالناحية الفنية للمهنة، وهل هذا الموقع يتناسب مع المهنة المطلوب الترخيص لها أم لا، لافتاً إلى أنه يوجد مهن فكرية ومهن علمية، وهي مشاريع صغيرة تمارس داخل الأبنية السكنية ومنحت تسهيلات للترخيص.

وأضاف مدير الشؤون القانونية: خطة الوزارة لهذا العام في إطار تحديث وتطوير التشريعات الناظمة لعمل الوزارة والجهات التابعة تعديل المرسوم ٢٦٨٠ لعام ١٩٧٧، وسيلحظ التعديل إجراءات مبسطة ومحددة المدد لمنح الترخيص الإداري، وهنا نسأل نحن ؟تشرين؟..إذا كانت الأمور ميسّرة إلى هذا الحد فلماذا التعديل إذاً..؟

بالتأكيد ثمة موجبات قائمة كثغرات ومنغصات موجودة هي ما استدعى التعديل..ونرجو أن تكون الإجراءات المبسطة المنتظرة كفيلة بإتاحة مايلزم من مرونة في منح التراخيص الإدارية للمشروعات.

حماية حقوق الناس والدولة

يؤكد المحامي الأستاذ عبد الفتاح الدايه أنه لا بدّ من التنويه بدايةً إلى أنّ الترخيص الإداري إجراء مهم وضروري، ولا يمكن أن يكون في حد ذاته عائقاً أو مشكلة، وهو أمر لازم تتمكن المؤسسات من خلاله من حماية حقوق الناس عن طريق معرفة من يمارس الأنشطة التجارية ومراقبتها لتحقيق المطلوب منها، إضافةً لتحصيل حقوق الدولة.. ولكن المشكلة التي يمكن أن تظهر هي وجود بعض المعوقات أو بعض الطلبات أو مدة الانتظار أو ما شابه في عملية الحصول على التراخيص.

الترخيص الإداري يعرقل الكثير من المشاريع الصغيرة ويؤدي إلى العزوف عنها؟

وهنا، وفق الدايه- يمكننا الحديث عن مشكلة يجب أن يتم حلها تحت مظلة نصوص قانونية عصرية وبحركة تشريعية سريعة ونوعية، أما التراخيص في حد ذاتها فهي أمر مهم وضروري ولا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال.

اختصار الكثير من الشروط

وحسب الدايه، الممكن اليوم إجراء المراجعات والتعديلات المناسبة في عملية الحصول على التراخيص الإدارية بحسب كل مشروع، بحيث تتناسب وحجمه، وأن يتم اختصار الكثير من الشروط، كتلك المتعلقة بشروط مكان العمل ومواصفاته على سبيل المثال، ومساحته وشروط موقعه!إلخ !ويجب أن تلحظ الإجراءات الإدارية أهمية التفريق بين ما يمكن أن يُطلب من المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وبين ما يمكن أن يُطلب من غيرها أو ما هو أكبر منها، وبالتالي يمكن الاستغناء عن الكثير من الطلبات أثناء الحصول على الترخيص الإداري، ولاسيما المتعلقة بصور المخططات ورخص البناء وما شابه.

إدخال التكنولوجيا

كما يمكن إدخال التكنولوجيا لتسهيل أعمال الحصول على التراخيص الإدارية والتعرف عليها، وكل ذلك عبر الشبكة وعن بعد بالكامل، وبتحديث معلومات مستمر. الهدف هو دعم المشاريع الصغيرة، وبالتالي يجب أن تكون النصوص القانونيّة والإجراءات الإدارية في غاية النوعية لتحقق هذا الهدف، لأن أصحاب هذه الأنواع من المشاريع في الأصل لا يملكون الكثير من المال ولا المزيد من الوقت للانتظار، وبالتالي يجب أن تتقلص مدة إنجاز الحصول على الترخيص الإداري وتنخفض تكاليفها وإجراءاتها لحدودها الدنيا.

تدريجية بالكامل

يشير الدايه إلى أنه في إطار دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن تُعدّل القوانين والإجراءات لتصبح تدريجية بالكامل فيما يتعلق بمتطلبات الحصول على الترخيص الإداري، بحيث تدور عجلة المشروع كاملةً بالحد الأدنى جداً من هذه الأوراق ومن ثم يمكن أن تستكمل لاحقاً ضمن سقف زمني محدد. هذه واحدة من الخطوات الممكنة وفي الوقت ذاته مُشجعة ومن شأنها أن تمول إتمام بقية الإجراءات من واردات المشروع نفسه، وبالتالي تخفف الضغط عن أصحابها وعن المصارف التي تمنح القروض تشجيعاً ودعماً لهذا النوع من المشاريع.

تحرك تشريعي

يجب أن يكون هناك تحرك تشريعي واسع لكي تكون جميع المشاريع الصغيرة والكبيرة تحت مظلة القوانين والمؤسسات، فليس بالضرورة أن تؤدي بعض المشكلات والمعوقات في الحصول على التراخيص إلى عزوف صاحب المشروع والسلام، وهذه مشكلة بالطبع، ولكن من الممكن أن تؤدي أيضاً إلى ممارسة الأعمال بصورة مخالفة للأنظمة والقوانين وهو ما يعود بالضرر على الجميع ويؤدي إلى عدم الالتزام بالمواصفات والمعايير بالإضافة للتهرب الضريبي، وغير ذلك.

إذا وصلنا إلى تسهيل الحصول على التراخيص الإدارية ضمن شروط ومتطلبات ممكنة ومنطقية ومناسبة مع حجم كل مشروع، يجب بعدها تشميل كافة المهن والمشاريع وإلزامها بالحصول عليها، ومن ثم رفع الغرامات والعقوبات على عدم الحصول عليها، فمن غير المنطقي أن تكون مخالفة وعقوبة عدم الحصول على الترخيص أسهل و أوفر من الحصول عليه.

أخيراً يلفت الدايه إلى أن الحصول على الترخيص الإداري أمر مهم وضروري، ولا يمكن أن يكون مشكلة كما لا يمكن الاستغناء عنه، إلّا أن بعض المتطلبات والشروط ممكن أن تكون مشكلة في بعض الأحيان وعائقاً، وإزالة هذه العوائق ممكنة جداً بتعديل بعض النصوص القانونيّة والإجراءات الإدارية بما يتناسب مع الغاية الأساسية والسياسة العامة بدعم هذا النوع من المشاريع.

النبوتي: ما قد يؤخر منـــح الترخيـــص هو وجـــــود اعتراضات خـــلال فتـــــرة الإعـــلان على الترخيـــص

الدايـــه: يمكن إدخـــال التكنولوجيا لتسهيل الحصول على التراخيص الإدارية عبر الشبكة وبتحديثٍ مستمر للمعلومات

من العشوائية إلى بناء هيكل بقوام مكتمل.. سجّل وطني للمشروعات ودليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية الوطني قيد الإنجاز

دمشق - رشا عيسى

في أعقاب إطلاق دليل تعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة كأداة يمكن الاستناد عليها في تحديد حجم كل مشروع (متناهي في الصغر - صغير - متوسط أو كبير) وحسب القطاع الذي ينتمي إليه (زراعي - صناعي - تجاري - خدمي)، تتكثف الجهود لحل العراقيل التي تقيد النتائج الإيجابية لهذه المشروعات واعتبارها استحقاقا أساسيا لا بديل عن خوضه والنجاح به لإنعاش حركة دوران الإنتاج وتقليص التضخم والغلاء.

تعزيز بيئة أعمال المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وأيضاً المتوسطة في أكثر من اتجاه، وتحديد بنك الفرص المتاحة والعمل على تنمية مهارات أصحاب المشاريع للخروج من أسوأ احتمالات التعثر والإخفاق، والاتجاه نحو المناطقية أكثر، ومدى ملاءمة المشاريع لكل منطقة مع العمل على تسويقها جيداً، ليتم لحظها من قبل الراغبين بخوض غمار هذه المشروعات، كل ما سبق يمكن وضعه في خانة الأفكار التي تعزز البرنامج القائم على إذكاء التنظيم الإداري والقانوني، وتوحيد التصنيف بين الجهات والوزارات كلها، أي صياغة لغة مشتركة يتم على أساسها قياس حجم المشروعات وتوزعها.

أهداف استراتيجية

توضح معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون التنمية الاقتصادية رانيا أحمد، في تصريح خاص لـ(تشرين)، أنه ومع مطلع العام الحالي (٢٠٢٤) تابعت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عملها على تحقيق مجموعة من الأهداف التي وضعتها كأهداف استراتيجية تستند إليها الوزارة في رسم مسارات عملها، والرامية إلى المساهمة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية.

تطوير بيئة العمل

ومن بين هذه الأهداف تطوير بيئة أعمال المشروعات في سورية، وتمكين صغار ومتوسطي المنتجين وتعزيز قدراتهم على الاستمرار بأنشطتهم وتطويرها.

ولتحقيق هذا الهدف اعتبرت الوزارة ▫ وفقاً لأحمد ▫ أنّ استكمال مشروع ؟تعزيز بيئة أعمال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمحاوره التنظيمية والفنية والقانونية، هو واحد من أهم الأولويات التي ستعمل عليها، فبعد أن تمّ إطلاق دليل تعريف المشروعات نهاية عام ٢٠٢٣ كأداة يمكن الاستناد عليها في تحديد حجم كل مشروع (متناهي في الصغر ▫ صغير ▫ متوسط أو كبير) وحسب القطاع الذي ينتمي إليه المشروع (زراعي ▫ صناعي ▫ تجاري ▫ خدمي).

السجل الوطني للمشروعات

وتتابع الوزارة العمل وبالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية على استكمال إجراءات إطلاق العمل بالسجّل الوطني للمشروعات، وإنجاز دليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية الوطني، وكذلك الأمر إعداد إطار مؤسساتي جديد لعمل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما تشرح أحمد.

دليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية

وضمن هذا السياق لا بدّ من التنويه بأنّ دليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية هو في مراحله الأخيرة كما تؤكد أحمد، حيث سيساعد هذا الدليل إلى جانب دليل التعريف في تسهيل توطين المعلومات الخاصة بكل المشروعات على السجل الوطني للمشروعات، والذي يتم التحضير لاعتماده كقاعدة بيانات شاملة عن كل أنواع المشروعات في سورية، حيث تمّ اعتماد التصور النهائي له من قبل رئاسة مجلس الوزراء، و العمل جارٍ على إخراجه برمجياً لوضعه حيّز التنفيذ.

لغة مشتركة

وفي إطار الحديث عن حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخريطة توزّعها، أضافت أحمد: إن حجم هذه المشروعات بالتأكيد كبير ويستحوذ على نسبة مهمة من حجم الاقتصاد السوري، إلاّ أنّه لا يمكن تحديد هذه النسبة بشكل دقيق، حيث يتطلب هذا الأمر مرور فترة كافية نسبياً على قيام جميع الجهات بالتصنيف وفقاً لدليل التعريف، والذي يعد بمنزلة لغة مشتركة ومسطرة يتم على أساسها قياس حجم المشروعات، ولاسيما أن استخدامه أصبح ملزماً، بعد أن كان التصنيف يخضع لمعايير مختلفة لدى كل جهة، ما نتج عنه بيانات غير دقيقة، ولتحقيق المزيد من الدقة فإنّ محاور العمل المذكورة ستجتمع في خانة تكاملية ضمن السجل الوطني، وعند إطلاقه والبدء بتسجيل المشروعات عليه وتصنيفها وتحديد المعلومات الأساسية حولها بما في ذلك توضّعها القطاعي والجغرافي، سيصار إلى معالجة البيانات وتحليلها بشكل دوري، بالشكل الذي يتيح الحصول على مجموعة من المخرجات؛ ومنها عدد المشروعات الإجمالي في سورية، وعدد المشروعات في كل قطاع، وحجم المشروعات، وتوزعها قطاعياً، وأيضاً خريطة توزعها جغرافياً، بما يتيح استخدام المعلومات في تصميم الاستراتيجيات والبرامج اللازمة لتطوير المشروعات ونموّها، من خلال تأمين تسهيل تأمين متطلباتها المالية والتسويقية والإدارية وغيرها من المتطلبات الأخرى كما توضح أحمد.

رقم جيد للعمالة

ورغم إن المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر إضافة للمتوسطة توفر رقماً جيداً للعمالة حول العالم، لكن التحديات التي تواجهها كبيرة من حيث ظروف العمل والإنتاجية والتنظيم، وثم تمتع صاحب المشروع بالمهارة والكفاءة لقيادة مشروعه بالشكل الذي يضمن استمراره وتطوره، وفقاً للخبيرة التنموية ضحى مصطفى.

وأضافت: تعد المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر ركائز أساسية للمستقبل الاقتصادي ومزاياها الواسعة تجعل مخاطرها أقل لامتلاكها رأس مال لا يصنف كبيراً، ودعم هذه المشاريع يشكل نقطة مهمة لتحرير إمكاناتها الكاملة.

فهم الأزمات التي تعترض هذه المشاريع أمر بالغ الأهمية لمساعدة أصحابها على التعامل معها، حيث تعاني المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة من نقص في المهارات، على مستوى الإدارة والقوى العاملة أيضاً، ويكون التدريب لإدارة المشروع نقطة مهمة قد تؤدي لتدارك الكثير من العوائق.

الحصول على البنية التحتية

إقامة أحد المشاريع يتطلب الحصول على البنية التحتية الأساسية كالطرقات والكهرباء والمحروقات عموماً، مع عدم إغفال أهمية التسويق الإلكتروني حالياً، حيث يشكل قاعدة جيدة للانطلاق نحو مزيد من الشركاء الراغبين بالاستفادة من المنتجات المطروحة. وكذلك استخدام التقانة والأتمتة في إدارة العمليات لرفع الإنتاجية، وتطوير المنتج بما يتلاءم مع متطلبات السوق.

فضلا عن تسهيل التمويل والحصول على الضمانات الكافية، فإن تقديم استشارات اقتصادية لأصحاب المشاريع من أهل الاختصاص أمر أساسي كون أصحاب المشاريع قد ينقصهم الخبرة في موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية ومفاهيم التسويق وإدارة المشروع ما يخفف من مخاطر التعثر و الخسارة.

مصطفى: دعم هذه المشاريع يشكل نقطة مهمة لتحرير إمكاناتها الكاملة

أحمد: تعزيز بيئة أعمال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تنظيمياً وفنياً وقانونياً أهم الأولويات

إعادة اكتشاف روّاد التنمية الحقيقية مهمة حكومية بامتياز..مخرجات التعليم المهني والتقاني «قـــادة» المشروعات الصغيرة الاحترافيين

■ دمشق - بارعة جمعة

قصور في سياسات التشغيل، وعدم التنسيق بين الجهات الراعية لهم والعاملة في مجال استثمار خبراتهم، في وقتٍ لا تزال الأنظار تتجه نحو مشاريع استثمارية صغيرة ومتناهية الصغر، من شأنها النهوض بواقع الاقتصاد المحلي، ودمج الكفاءات البشرية بواقع العمل ضمن هيكلية التشاركية والتشبيك بين روادأعمال عرفوا بتخصصاتهم الأكثر طلبا في سوق العمل، الذي لا يزال يجهل متطلباته الأساسية لمرحلة مستقبلية تعنى بإعادة إعمار البلاد، ضمن أفق العمل القائم بشكل رئيس على مهن باتت الأكثر إلحاحا في الطلب من قبل طلاب التعليم المهني، ممن باتوا اليوم الأكثر حاجة لربطهم بمشاريع استثمارية من قبل ممولين، باتوا الحلقة الأكثر جدلا في تقديم ضماناتهم للعمل..

د. الجاموس: نمتلك الكثير من الأموال والسيولة بالبنوك التي تتطلب توجيهاً من الحكومة والبنك المركزي للمصارف لإعطاء القروض لخريجي التعليم المهني بمعدل فائدة تشجيعي

د. بني المرجة: لجأنا لتوسيع مروحة الاختصاصات باتجاه (الطاقات المتجددة) و(الروبوتيك) وتقنيات التحكم بنظم (الأردوينو) وصيانة التجهيزات الطبية

فما هو مصير خريجي التعليم المهني وسط الحاجة الماسة لكوادر بشرية مؤهلة للميدان؟ وهل ما تقوم عليه سياسات الاستثمار الحالية تتوافق مع إمكانات واحتياجات هؤلاء الطلبة؟

طوق النجاة

ليست المرّة الأولى ولن تكون الأخيرة، فالاعتماد على مشاريع استثمارية ضمن صيغة مشاريع صغيرة ومُتناهية الصغر هو الحل الأمثل لكافة الدول التي تعرضت لأزمات وحروب، جعلت من إمكانية التّعافي لديها أمراً مُمكناً وفق رؤية الخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس، الذي أيّد فكرة العمل بها، من مبدأ أن كل دول العالم بما فيها ألمانيا، التي تعرضت لحروب اعتمدت دعم هذه المشروعات بنسبة ٧٣٪ للنهوض من جديد، لكونها تُشكل اليوم نسبة ٣٧٪ من الناتج المحلي العالمي.

في عام ٢٠١٨ نصَّ القانون السوري على أنّ أي مشروع يُكلف أقل من مليون ليرة، أي ما يعادل ٣٠٠٠ دولار يُعدّ متناهي الصغر ويعفى من الضرائب أيضاً، أما في عام ٢٠٢٣ وبغض النظر عن طبيعة القطاع سواءً كان (إنتاجياً أم زراعياً أم صناعياً)، يصل رأسماله لحوالي ٦٠ مليون ليرة سورية، وفق تأكيدات الدكتور الجاموس لـ«تشرين»، وسط ميّزات عُرفت بالديناميكية والمرونة في مواجهة الأزمات، وهو أمرٌ مهمٌ جداً برأيه للخروج من الأزمات الاقتصادية، كما أنه دعامة للاقتصاد والتنمية ككل.

تحريك الأموال

يدعم التنمية الاقتصادية ويُحقق الحد الأدنى من المعيشة للمواطن، من هنا اكتسبت هذه المشاريع أهميتها الاقتصادية، لكن ماذا عن سُبُل تمويلها؟ وطرق العمل بها؟

بغض النظر عن الأزمات لدينا حجم كبير من الأموال والسيولة بالبنوك وفق تأكيدات د. الجاموس، لذا من البدهي أن يكون لدينا اتفاقيات وتوجيهات للقطاع المالي بمنح القروض لخريجي التعليم المهني، شرط أن يكون الخريج يحمل شهادة مهنية (خريج مهني أو تقاني)، وهي بمثابة شرط أساس لاعتماد التمويل له، الذي بدوره سيُشجع المُقبلين على دراسة المهني ويعمل على زيادة تقبل الناس لهذا المجال، بدلاً من التوجه للجامعات فقط.

كل ذلك يتطلب توجيهاً من الحكومة والبنك المركزي للمصارف لإعطاء القروض لهؤلاء الخريجين بمعدل فائدة تشجيعي، بما يُساعد على عملية تحوُّل الليرة السورية لإنتاج محلي، وإعادة الإعمار والتنمية والتشجيع على الاستثمار، عبر تحويل السيولة الرّاكدة التي تواجه قلةً بالعرض دون إنتاج مقابل، والذي بدوره يؤثر في سعر الصرف، لسيولة مُنتجة، بما يعزز سعر الصرف وفق توصيف د. الجاموس لواقع المصارف، التي تُعاني عجزاً في سد العجز الحاصل بالقطع الأجنبي، وهو مهم جداً في الوقت الحالي.

إعفاءات وتسهيلات

تشجيع الخريجين للعمل وبناء مشروعات خاصة وزيادة الانتاج والتصدير لا يتم من دون إعفاءات ضريبية برأي الخبير الاقتصادي د. مجدي الجاموس، مُقدماً اقتراحه بإعفاء المشاريع مُتناهية الصغر من الضرائب وتسهيل التراخيص اللازمة لها، وإبقاء الضريبة للمشاريع الصغيرة ضريبة مقطوعة، وفرض الضريبة على الدخل لما تبقى من المشاريع الأخرى، شرط أن تكون هذه المشروعات ضمن مناطق مجالس المدن وفي بعض المناطق التشجيعية الصناعية، كالتي كانت سابقاً، ضمن مناطق مُسبقة الصُنع أو في مناطق تجارية وصناعية، وبعض الأراضي الزراعية الصالحة للاستثمار، مؤكداً بأنها أمور سهلة التطبيق ولا تحتاج سوى الدعم والتوجيه، لتحقيق القفزة بالعملية الاقتصادية.

قفزة نوعية

حالةٌ من التطوّر شهدها التعليم المهني، ظهرت تجليّاتها العام الماضي ضمن سياسة تخيير الطالب لا إجباره، الذي بدوره انعكس إقبالاً لافتاً من أغلبية المُتقدمين إليه، ممن نالوا درجات عالية في شهادة التعليم الأساسي، توصيف لواقع التعليم المهني قدمه معاون وزير التربية لشؤون التقانة الدكتور المُهندس محمود بهاء الدين بني المرجة ضمن تصريح خاص لـ«تشرين»، وضح من خلاله الجهود المبذولة في سبيل تطويره، بدءاً من زيادة التخصّصات وانتهاءً بدعم الطلبة بعد التخرج.

الأيادي الذهبية لا تحتاج شهادة بالأصل، لكن صقل المهارات هو من واجب وزارة التربية، من هنا

تتمة الصفحة الثانية ←

الحل الأمثل لكافة الدول التي تعرضت لأزمات وحروب .. الاعتماد على مشاريع استثمارية ضمن صيغة مشاريع صغيرة ومُتناهية الصغر

انطلق الدكتور بني المرجة في حديثه عن واقع مدارس دمشق، التي شهدت إقبالاً مُنقطع النظير على اختصاص تقنيات الحاسوب بنسبة ٣٥٪ من الطلبة كان دخولهم إليه برغبة شخصية، ما اضطر التربية لتوسيع الشُعَب وزيادة عدد الطلاب من ٥٠ لـ٧٠ طالباً في الشُعبة الواحدة، إضافة لفتح شُعَب إضافية بمدارس ؟دمشق؟ كلها، وهو إن دلَّ على شيء فهو الوعي بأن يكون للشخص مهارات بعيداً عن اختصاصي الطب والهندسة.

بعض المهن كانت تُدرج في نهاية التصنيف، فيما الإقبال عليها اليوم كان واضحاً مثل: (النسيج، وسباكة المعادن، والنجارة)، وبناءً على سبر السوق ومتطلباته، يؤكد الدكتور بني المرجة وجود حاجة وطلب لمتخصصين بنُظم الطاقة الشمسية، حيث تم افتتاح (٦) مهن منها بعدة محافظات، لديها حاجة كبيرة من هذه الطاقة، ليغدو التخصص الجديد باسم (التقانات المُتجددة)، وهو قيد التجهيز بأحدث المخابر على مستوى العالم، وبالتالي سيُمارس الطالب تركيب نُظم الطاقة الشمسية عملياً وليس نظرياً فقط.

تدريبات عملية

عبر مخابر روبوتية، بدأت مدارس التعليم المهني تدريبات خاصة كانت حكراً على مدارس المتميزين والمتفوقين، بالتالي أصبح للطلبة فرصة للتدريب على مهارات (الروبوتيك) سيتم التوسع به أكثر، تطور ملحوظ تحدث عنه معاون وزير التربية لشؤون التقانة شمل تقنيات التحكم بنظم (الأردوينو) ونُظم تحكم مفتوحة المصدر، تُعطي للطالب إمكانات برمجة واسعة مفتوحة الآفاق وتنمي قدراته بالتعامل مع التقانات الحديثة عالية المستوى، سينعكس على مستواهم النفسي والدراسي، يضاف لذلك حوارات مفتوحة مع الطلبة، تُظهر المتميزين منهم لمُحاولة استثمار طاقاتهم و توجيهها للمكان الصحيح، فاليوم الجميع بعيد عن مفهوم الوظيفة ويلجأ للمهن، وهو واقع يجب التعامل معه برأيه.

نُحاول التوسع بصيانة التجهيزات الطبية ونعمل على التوسع في اختصاص (التكييف والتبريد)، بينما نواجه مشكلة في (الغزل والنسيج) لقلة الكوادر المؤهلة ووصول مُعظمها للتقاعد، صعوبات كثيرة ذكرها الدكتور بني المرجة، استدعت إغلاق بعض الصفوف، فيما تبدو بعض المهن مثل (سكب المعادن) مُهددة بالاختفاء، بالمُقابل تم افتتاح اختصاص (الصناعات الجلدية) ▫ الأحذية ▫ العام الماضي، وصناعة المفروشات بالتعاون مع شركة رائدة مع القطاع الخاص، إضافة لمحاولات جديدة لفتح مهنة صناعة الألبسة والمُعدّات الطبية، كاشفاً في الوقت ذاته عن وجود خط إنتاج لمعمل كمامات طبيّة، ومحاولات أخرى للتوسع ودمج الشُعَب، بطريقة التخصص المزدوج بدل التخصص الكامل، مثل الدمج بين التجهيزات الطبية والميكاترونيكس، والحواسيب والكهرباء، والاهتمام أكثر بتقنيات اللحام (الأرغون، الكهربائي، التيك، والميغ، والأكسستيلين)، التي وفق توصيف بني المرجة تتطور بسرعة كما أنها مطروقة حالياً، والتركيز على الصناعات الغذائية،

> د. بني المرجة: الأيادي الذهبية لا تحتاج شهادة بالأصل.. لكن صقل المهارات هو من واجب وزارة التربية

مع إمكانية افتتاح اختصاص لها (شيف شرقي غربي) والألبان والأجبان.

منح الرُخص

لا يكفي امتلاك المال لأخذ الرُخصة، سياسةٌ تأتي ضمن حفظ حقوق الحرفي من الضياع من قبل صاحب المال بل وجعله شريكاً (نداً للند) وجعله مُضارباً أيضاً وليس أجيراً، أكدها معاون وزير التربية لشؤون التقانة محمود بهاء الدين بني المرجة في حديثه مع ؟تشرين؟، بعد مُطالبات عديدة وبعدة مناسبات واجتماعات مع وزارة الإدارة المحلية، بمنح الرخص للمهن حصراً، بما يُطور رغبة الناس بالعمل، فالكثير يرغب بالعمل، ويمتلك الخبرة والثقافة والشهادة العلمية بما يجعل منتجاته نخب أول، بعيداً عن التوارث للمهنة أو التناقل الشفهي من الأسواق الذي لا يخلو من الأخطاء برأيه.

إلّا أنه وبالرغم من هذه الكفاءات والقدرات التي تؤهل صاحبها للعمل، لا تزال فكرة التشبيك والعمل ضمن مبدأ التمويل بالبنوك تؤرق هاجس المهني، ليبرز نوع من التعليم هو (المزدوج)، قدمه د. بني المرجة كأحد المنافذ التي يتم من خلالها التشبيك مع شركة رائدة (صناعية أو تجارية) تتعهد مدرسة تقنية أو حرفة معينة، ضمن مبدأ التشاركية بين القطاع العام والخاص لتمويل المشروع ومستلزمات التدريب والخبرات، قد يتدخل بالمنهاج بوصفه شريكاً، من خلال وجود مندوب عنه من غرفة الصناعة، يُضاف لذلك إقامة دورات تدريبية سواء لأساتذة المصانع الرائدة والشركات المتميزة أو عبر استضافة خبراء منهم لتدريب الطلبة ضمن دورات من نمط المعسكرات الإنتاجية، ومن ثم انتقاء الطالب المُميز، الذي ساهموا بتنميته وتدريبه للتعاون معه، وهو أسهل بالنسبة لهم.

كل ذلك لا يُلغي وجود اتفاقيات عدّة لتبادل الخبرات والتعاون مع غُرف الصناعة والتجارة بكل محافظة، تم تجديد آخرها منذ فترة قريبة بين وزير التربية وغرف الصناعة والتجارة بحلب وحماة، وفق تأكيدات بني المرجة، عدا عن اتفاقيات تعاون وعمل مع الدول الصديقة والداعمة مثل (باكستان) التي تتضمن حوالي (٥٠٠) منحة لتبادل مدربين، تشمل كل المصاريف للماجستير والدكتوراه، إضافة للتنسيق مع الجانب الروسي، الأكثر تطوراً لجهة التعليم المهني، حيث إن ما يم تدريسه من مهن لديهم يصل قرابة ٢٧٠٠ مهنة مقابل ٢٥ مهنة لدينا فقط.

> د. الجاموس: تحويل السيولة الراكدة التي تواجه قلةً بالعرض من دون إنتاج لسيولة مُنتجة والذي بدوره يؤثر في سعر الصرف

ضمانات أكثر

لن تكون إعادة إعمار بلا تعليم مهني، حقيقةٌ لا يمكن لأحد أن يُنكرها، كما لا يُمكن تجاهلها كما أنها تحتاج جُرأةً أكبر من قبل المصارف الخاصة برأي مُعاون وزير التربية لشؤون التقانة، لأن استثمار المال العام بات صعباً اليوم وسط البيروقراطية التي يُعانيها ، فالخاص أكثر قدرة على التعاون بهذا المجال في حال تم تحديد الضمانات، التي غدت أبرز مشاكل تمويل المشاريع لخريج التعليم المهني، فالرابط القانوني مازال غير موجود وفق بني المرجة، مُقدماً بالوقت ذاته اقتراحه بحصر الكفالة ضمن مكان العمل أي (المشروع)، وبناءً عليه يتم الحجز على الآلات أو الشهادة في حال عدم التزام المهني بالعمل، عدا عن خسارته للفرصة وتحوّله لأجير لدى الغير.

الطالب المُلتزم جاهز للدخول لسوق لعمل، يعود معاون وزير التربية لشؤون التقانة الدكتور المهندس محمود بهاء الدين بني المرجة ليؤكد كفاءة خريجي التعليم المهني للدخول ضمن مشاريع صغيرة ومُتناهية الصغر، فمنذ سنوات تم التركيز وتطوير الدعم للطلبة برفع نسبة قبولهم بالجامعة من ٣ ▫ ٥٪ من المتفوقين، وفي المعاهد لـ١٠٪، إضافة للمرسوم جديد بتعيين العشرة الأوائل بصفة مدرب أو مدرس بالوزارة ▫ توظيف مباشر-، داعياً المرصد العمالي لتوحيد الجهود والتنسيق مع الوزارة، في وقت لم تصدر أي نشرة من قبله يتم البناء عليها، فرجع الصدى من السوق يحكم التوازن ويضع الدليل للسنوات القادمة، وهو مطلوب اليوم لاعتماد دورات سريعة أو متوسطة المدى سمح بها القانون ٣٨، يُمنح بموجبه المهني شهادة تدريب، ومن ثم دفعه للعمل فوراً، فالمُبادرات لا تزال فردية حتى اليوم.

السياسات الإدارية للمشاريع الصغيرة.. أداة تنمية نحو تعزيز مصادر الاقتصاد الداخلي والخارجي وتحقيق التنمية المستدامة

■ دمشق- حيدرة سلامي

نلاحظ وعلى مدى السنين الخمس الماضية اعتماد الاقتصاد السوري، على النظرة التقليدية في تقسيم المشاريع والشركات، استنادا إلى المعيار القانوني لأشكالها، حيث إنه لا يزال يعتمد على تصنيف الشركات المساهمة والقابضة، ذوات رأس المال الضخم، كقوة محركة في الاقتصاد السوري، تتطلب عناية خاصة في المعاملات المالية.

فعلى الساحة الوطنية، تم إصدار الكثير من القوانين التي تهتم بتفعيل حركة السوق البسيطة، وترخيص المشاريع ذات رأس المال الضخم، ولكن هذه القوانين تعمل من دون التنسيق المركزي بين بعضها فالسوق الحرة التي تشكل ضمنها المشاريع الصغيرة وتستقطب النسبة العظمة من اليد العاملة، ولها النصيب الأكبر في الإنتاج، لها النسبة الأقل في الأرباح.

فهي غير خاضعة للرقابة التنظيمية الفعالة والمستثمرة، بل إن التجار الصغار والكبار ضمنها يتبادلون المواد ويسعرون السلع، استناداً إلى أعراف السوق بينهم، من دون العودة إلى الأسعار الحكومية. بينما تدخل الحكومة كشريك مساهم وإستراتيجي في المشاريع الضخمة، التي لشركائها الحجم الأكبر من أرباح السوق الوطنية، لكن النصيب الأقل من الإنتاج الفعلي.

قوانين

من المراسيم التي صدرت خلال السنوات الخمس الماضية، القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٢١ الذي يسمح بتأسيس ؟مصارف التمويل الأصغر؟ بهدف تأمين التمويل اللازم لمشاريع شريحة صغار المُنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومحدودي ومعدومي الدخل عبر منحهم قروضاً تشغيلية وذلك من أجل تأمين دخل إضافي لهذه الشريحة.

وبناءً على المرسوم يتم تقديم ميزات مصرفية نموذجية لهذه المصارف الشعبية، ومنح القانون هذه البنوك جميع حقوق المؤسسات المالية الضخمة، كالاقتراض لتتم أعمالها، وتكوين مراكز قطع بالعملة الأجنبية، والاستثمار في سوق الأوراق المالية السورية وغيرها، كما منحها بعض الميزات التي تسهل عليها عملها في دعم المشاريع الصغيرة، كتأسيس مكاتب ضمن البنوك، يكون عليه النصح والإرشاد في المجالات الإدارية والتسويقية والفنية، وذلك بشكل دوري، مع تأمين المتابعة المالية، على خطة هذه المشاريع، وحمايتها من الإفلاس.

وثانيا، إجراء الخدمات التدريبية، وإجراء الأبحاث المالية، وإصدار النشرات وإعداد الإحصاءات اللازمة لعملها، وهو في الواقع الأمر الذي نرى الشريحة البسيطة في أمس الحاجة إليه، حيث إن التدريب على أساليب إدارة الأموال الحديثة، واكتساب خبرات العمل المصرفي، تعطي فرصة لمحدودي الدخل، للاطلاع الجزئي على منظومة العمل المالية للحكومة، الأمر الذي يقلص فجوة الثقة، بين المواطنين والعمل الحكومي، حيث إن لهذه المصارف فائدة أخرى، وهي أنها تسمح للمواطنين بالعمل ضمن أعرافهم وسوقهم، مع وجود الحكومة كشريك إستراتيجي يساهم في التمويل والرقابة، الأمر الذي يدخل قسماً كبيراً من المواطنين وبشكل منظم، إلى سوق العمل الوطنية الداخلية المنظمة، ويزيد شعورهم بالانتماء إلى الاقتصاد الوطني.

ولكن الواقع الحالي، هو أن هذا القانون قد واجه الكثير من العوائق، أهمها التعقيدات الإدارية التي يواجهها أصحاب الدخل المحدود في التصريح عن أعمالهم لدى الحكومة، إضافة إلى وجود أكثر من جهة مسؤولة على متابعة قانونية عمل هذه المشاريع الصغيرة، حيث إنها تعمل من ناحية تحصيل التراخيص، معاملة المشاريع الضخمة على حدٍّ سواء، ما كان أول عقبة في تعزيز العمل المشترك بين التجار الصغار والمواطنين، إضافة إلى أنّ هذه البنوك التي تم السعي إلى تأسيسها، لم تدخل لهذه اللحظة داخل سوق المشاركة الفعالة في الاقتصاد الوطني.

التدريب على أساليب إدارة الأموال الحديثة واكتساب خبرات العمل المصرفي يعطي فرصة لمحدودي الدخل للاطلاع الجزئي على منظومة العمل المالية للحكومة

وذلك بالنسبة للمشاريع الصغيرة، أما من ناحية توجيه دفة الاقتصاد للمشاريع الضخمة، فقد تم إصدار، القانون رقم /٣/ لعام ٢٠٢٤ الخاص بإحداث وحوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة.

و في الدخول ضمن حيثيات القانون، فهو لم يكن يتجه، في إدخال التنمية البسيطة، إلى داخل منظومة الحوكمة الإدارية والاقتصادية، مع إن المصطلح الفعلي للحوكمة الإقتصادية، يكمن في إدخال المشاريع الصغيرة، ضمن خطة العمل والإنتاج الإقتصادي الكلي للحكومة.

وبذلك نرى بأن المشرع قد اتخذ خطوات بعيدة المدى وقريبة المدة لأجل إنعاش المشاريع الصغيرة، ولكن لا يزال التشريع يخضعها إلى التقسيم التقليدي، حيث يقع الاقتصاد الوطني للمشاريع الصغيرة، ضمن فئة الاقتصاد الداخلي، وتصنف المشاريع الضخمة من الشركات المساهمة والقابضة، وذلك ليس من ناحية النص، بل من ناحية تقسيم العمل على الأرض.

والحقيقة هي أن سياسة إدارة المشاريع الصغيرة في أي دولة، تتخطى مجال الاقتصاد الجزئي، الذي يعنى بدراسة ملائمة السلع للمواطنين، وتناسب الدخل مع هذه السلع، بل هي تتخطى ذلك في الدول الصناعية الكبرى حيث تصبح هذه المشاريع هي القاعدة الشعبية، القادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين في حياتهم، وفي تحقيق الثروة الصناعية الإنتاجية للأمة، فمقدرات الثروات في الأمة، هي دائماً المواطنين.

عقبات إدارة المشاريع الصغيرة

إهمال تقوية البنية الصناعية الملائمة، وظهور شركات ذات نشاط وهمي، غير منتج، إذ بدراسة آثار دخول الطبقة الشعبية، في الاقتصاد الوطني، نجد تفاقم أعداد مشاريع إنشاء الشركات التجارية التعاونية والخدمية، كشركات التسويق، والإعلان والاستشارات وغيرها، على حساب المشاريع الإنتاجية، كالزراعية والصناعية، والحقيقة أن ذلك يعود إلى أن الشركات التجارية تمتلك الضمانات القانونية لمواجهة أي نزاع قانوني أو إداري يمس في مصالحها، بينما لا تتمتع كل المشاريع الصغيرة بهذه الميزة.

وعلى الرغم من أن القوة الإنتاجية لأي دولة، لا تكمن في التوسع بالمشاريع الخدمية، فالشركات التجارية تقتصر مهامها عموماً، على إدارة مخرجات المشاريع التي تعمل تحت اسمها التجاري، على الرغم من عدم وجود هذا الإنتاج الملحوظ، ضمن السوق السورية، قياساً بأعداد هذه الشركات حديثة النشأة.

مع إن الحقيقة و على أرض الواقع، فالكثير من الشركات التجارية والشخصية، محدودة مسؤولية والمساهمة، وشركة ضمان وغيرها، لا تمارس عملها بعد إنشاءها بل إنها لا تدخل على خزينة الدولة أي ضرائب، قياساً بالحجم الطبيعي لنشاطها، بل لا تقدم أساساً، أي منتج أو خدمة تفيد المستهلك،

تتمة الصفحة الثانية ←

سياسة إدارة المشاريع الصغيرة في أي دولة تتخطى مجال الاقتصاد الجزئي الذي يُعنى بدراسة ملائمة السلع للمواطنين وتناسب الدخل مع هذه السلع

وتدفع عجلة اقتصاد الوطن، بينما هناك الكثير من المشاريع الصغيرة النشيطة التي تؤمن حاجة المواطنين أصحاب المشروع، كما تقدم خدمة للإنتاج الوطني، كحال تقديم خدمة تعليمية في معاهد غير مرخصة، أو كحال تقديم سلعة معينة، من مشروع زراعي بسيط، كما هي الحال في بعض المناطق الساحلية.

إذاً فالحقيقة أن تناسب أعداد الشركات التجارية التي تنشأ، دون مشاريع إنتاجية أو ربحية، لكن تتمتع بميزات مالية وقانونية، كحق الاقتراض وحق الدفاع عن النشاط المشروع وغيره، وأن أعداد المشاريع الإنتاجية، التي تحقق إنتاجاً فعلياً وواقعياً على الأرض، من دون أن يكون لها حق في طلب الاستقرار على نشاطها، لعدم وجود سجلات أو إشهار أو غيره، هي أعداد غير متناسبة مع ما يقدمه كلٌ منهما للاقتصاد الإجمالي، للمواطن والوطن.

الطبيعة القانونية للمشاريع الصغيرة

تقع المشاريع الصغيرة، بين الاقتصادين الكلي والجزئي، أي بين ما يهم الاقتصاد الوطني والعالمي على الساحة الدولية ككل، وما يهم الحكومة على مستوى الفرد وتأمين حاجياته الأساسية كسلع، كجزء من الاقتصاد، والحقيقة أن سياسة إدارة المشاريع الصغيرة بطريقة ناجحة، قادرة على تحقيق نجاح النوعين، من الاقتصاد.

أما عن مصطلح السياسة الإدارية، فيمكننا أن نعبّر عنه بالأساليب التي تعتمدها الدول والحكومات، في منح التراخيص الإدارية، للأفراد، نذكر من هذه المعايير على سبيل المثال، معيار المصلحة العامة، ومعيار العمل الفردي، في منح تراخيص العمل، وتنسيق العلاقة الإدارية بين المواطن والحكومة.

الدول الغربية تطبق في مجال منح التراخيص الإدارية، معيار حرية العمل الفردي، بمبدأ دعه يعمل دعه يمر، أي أن تأمين المواطن لحاجاته الأساسية، من خدمات التعليم، والطب وغيره، لا يقع على عاتقها، فالتشريعات في منح التراخيص الإدارية ضمن هذه البلدان، تتسم بالمرونة وبسهولة تطويعها مع ما يتطلبه سوق العمل، وبذلك يحمل المواطن على عاتقه جزءاً من المهام الإدارية، للأجهزة الحكومية. فلا يعود عليها دعم القطاع الخدمي الأساسي، وتقديم الدعم إلى المواطنين، بل تفرض الضرائب الحقيقية، على المواطنين بهذا الشكل، وتحرز دخلاً إضافياً للناتج العام، حيث تتعدد الضرائب في هذا الأسلوب وتحصل الحكومة أيضاً إلى جانب المساهمة الشعبية في بناء اقتصادها، إلى وفرة ضريبية متناسبة مع ما تقدمه من خدمات وما تدخل فيه من مشاريع مع الأفراد.

أما الدول الاشتراكية فهي تعتمد مبدأ تقييد الملكية الفردية، حيث تطبق الدول الاشتراكية مبدأ الدعم الحكومي، بأوسع أشكاله، أي أنها مسؤولة عن تأمينات الخدمات الأساسية للمواطنين، تناسباً مع متوسط الدخل العام للفرد، داخل الدولة، وذلك في مقابل إحكام الرقابة على السوق الوطنية، فتأميم وسائل ومشاريع الإنتاج، لصالح الحكومة في سبيل تحقيق المصلحة العامة للدولة، هو المعيار المتبع في فرض القيود على شروط إصدار الرخصة الإدارية في هذا المعيار، وفي المقابل تفرض ضرائب رمزية، نظراً إلى أنها تعطي أجوراً رمزية، في مقابل أنها تمنح الخدمات الأساسية للمواطنين كحقوق، في مقابل الأجور الرمزية، وإن كان ذلك ممكناً في منتصف القرن الماضي، فهو أكثر تعقيداً في العصر الحالي.

مخاطر العقود الخارجية على المشاريع التنموية الصغيرة

وعلى الساحة الداخلية، تفرض القوانين الإدارية اليوم قيوداً في غاية الصرامة، على المشاريع الصغيرة، في حال أرادت أن تحصل على ترخيص في مزاولة مهنتها بشكل مستقر وقانوني، أمام أعين السلطة الإدارية، وهو أمر لا يتوفر في كثير من المشاريع الصغيرة، فعلى الساحة المحلية، يلجأ أصحاب المشاريع الزراعية والصناعية، إلى الدخول في عقود خارجية، غير خاضعة لرقابة القانون، معتمدين على مبدأ الأعراف التجارية بين بعضهم البعض، التي لا تحظى دائماً بالحماية القانونية الملائمة، نذكر منها عقود شركات المحاصة، التي يمنح فيها أحد الطرفين التمويل، ويحظى الآخر بحق الإدارة، فهذه العقود غالباً ما تنتهي، بالخلاف وبإيقاف المشروع المشترك، وهو الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة في هذه الأحوال، و ذلك في إصدار جهة مجهولة، بحفظ سجلات هذه العقود، تكون مسؤولة على التحكيم في النزاعات البسيطة، استناداً إلى سجلات هذه العقود الخارجية بين التجار الصغار، وجعلها تحت رقابتها، الأمر الذي سينظم الحياة التجارية، للسوق الوطنية الصغيرة، وسيعطيها المناخ الاستثماري المناسب للنمو والازدهار.

اعتماد إستراتيجية العمل الجماعي والعمل ضمن منظومة الفريق المتكامل

تعاني معظم المشاريع الفردية تجارياً، من عدم القدرة على الإحاطة في وضع السوق ودراستها، بمنحى يساعد المشروع على الاستمرار، فجميع المشاريع الناجحة وبنسبة ساحقة بدأت من تشكيل فريق، ذي عمل متكامل قادر على حماية المشروع من الإفلاس، فالعائق الأساس الذي يواجه المغامرين الصغار في بلادنا، هو إهمال تفعيل الخبرة الأكاديمية الديناميكية، أي الخبرة التي تربط العمل الأكاديمي للباحث، بخبرة التاجر الذي يعمل على السوق الحية، وفي هذا النصاب نسلط الضوء على تفعيل دور المحاسبين القانونيين والاستشاريين المختصين، في صناعة التنمية المستدامة.

وهذه إحدى الوظائف التي تعد الأكثر طلباً و الأشد كفاءة في توجيه سياسات المشاريع الصغيرة، وهذه الوظائف تنقص الكادر البشري في بلادنا، فوجود هذه العناصر البشرية يمنح فيها عامل الديمومة للمشاريع الصغيرة، التي يتم إغلاقها غالباً بسبب نقص دراسة الواقع المالي للفرد، فالمواطن يدخل في مشروعه بناء على عدة عمليات تجارية ناجحة، ويهمل تفعيل عامل الاستمرارية، الذي يتطلب المتابعة اليومية لوضع السوق ودراستها، وهذه مهمة لها رجالها الخاصة، ومع الأسف فإن الأغلبية الساحقة لا تزال غير واعية مالياً، في مواجهة هذه التغييرات، وتعتمد على الثقافة الفردية في العمل الحر، الأمر الذي يجعلها تتحمل تبعة أخطائها، التي ليس لها القدرة على تحملها في معظم الأحيان.

وبالمقابل فإن تفعيل ثقافة العمل الجماعية، في البلدان المتقدمة كأوروبا قد ثبت في تجاربه، تحقيق التوزيع العادل في فرص العمل، ليس فقط على مستوى الدخل بل أيضاً على مستوى الاستهلاك، فيصنع المواطنون تكتلات إنتاجية واستهلاكية، معبّرين دعمهم مع بعضهم لمنتجاتهم المشتركة، كاتحاد رابطة المزارعين والصناعيين وغيرها، حيث ابتعدوا عن توزيع ناتجهم الزراعي للموزعين، واتجهوا إلى العمل الجماعي والمشترك في عرض بضائعهم، ومقايضتها، وبيعها، وقد أنهى هذا الحل في تطبيقه الكثير من الممارسات التجارية المرفوضة عرفاً وشرعاً، كالاحتكار والاستغلال.

بل إن في اعتماد الأفراد على اليد العاملة الخبيرة في العمل ضمن فريق موحد، يقلل تعرضهم إلى مخاطر الأفلاس، كما أنه يوفر عليهم الكثير من الوقت في اكتساب الخبرة المطلوبة ليدخلوا سوق العمل، فالاعتماد على الذات له حدوده، والاعتماد على الآخرين وطلب المساعدة، لتحقيق التعايش والتكافل المشترك هو أحد أركان الاقتصاد الأساسية، وتوجيه ثقافة الأفراد وتوعيتهم اقتصادياً إلى ضرورة تقسيم المشاريع الصغيرة على أساس العمل الجماعي، هو الأمر الذي يقلل من مخاطر السوق على الأفراد البسطاء ويسهم في تأمين الكفلاء القادرين على ضمان العمل، فيسهل عمل البنوك في تطبيق قوانين القروض ومنحها للأفراد، إضافة إلى تسهيل منح التراخيص الإدارية على المشاريع، ومنع طرف قوي على الاستئثار بناتج عمل الأفراد الصغار ضمن المشروع.

ومما سبق نحن نستنتج، ضرورة زيادة ثقافة الأفراد أصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك عملياً ومصرفياً، حيث يجب تأهيلهم إلى ممارسة عملهم، بحيث لا يتعرضون إلى مخاطر السوق بشكل فردي، بل لا بدّ من تفعيل ثقافة العمل الجماعي للأفراد، مع وجود ضمانات عمل ملائمة للحكومة، تكون كفيلة بأن يقبل الأفراد الحكومة، كشريك إستراتيجي في سوقهم، ما سيمنحهم ضمانات أكثر ثباتاً واستقرارها في ممارسة نشاطهم، كما أنه سيمنح الحكومة الكثير من اليد العاملة المنتجة المفيدة للبنية الاقتصادية، حيث إن كثرة المشاريع الإنتاجية، سواء أكانت زراعية أم صناعية أم استهلاكية، هي الإستراتيجية التي ستصنع، للشركات الخدمية، القدرات الإنتاجية التي يمارسون من خلالها نشاطهم، ويتم بذلك تحقيق التوافق بين الاقتصاد الكلي والجزئي، ويعزز مقدرات الحكومة الاقتصادية، داخلياً وخارجياً.

> الشركات التجارية تمتلك الضمانات القانونية لمواجهة أي نزاع قانوني أو إداري يمس مصالحها بينما لا تتمتع كل المشاريع الصغيرة بهذه الميزة

> لا بدّ من تفعيل ثقافة العمل الجماعي للأفراد مع وجود ضمانات عمل ملائمة للحكومة تجعلها شريكاً إستراتيجياً في سوقهم

> الأغلبية الساحقة من المشاريع الصغيرة لا تزال غير واعية مالياً في مواجهة هذه التغييرات وتعتمد على الثقافة الفردية في العمل الحر

تحدي «اللمسة الأخيرة» يثير هـواجس أصحاب المشـروعات الصغيرة والأصغر.. التسويق مهمة إستراتيجية في عهدة الحكومة وقطاع الأعمال

■ تشرين- بادية الونوس

في منطق الاستثمار مهما كان نوعه تحتل مرحلة التسويق والترويج خطوة مهمة من ضمن خطوات إنجاح أي عمل، وبالتالي تحقيق الأرباح المخطط لها. ولضمان نجاح مشروع من المشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر يجب إيلاء هذه الخطوة أهمية كبيرة، إذ يؤكد الخبراء في إدارة الجودة أهمية التفكير بنمط منفتح بعيدا عن النمط التقليدي المتبع من خلال طرائق لجسر الهوة بين متطلبات نجاح الأعمال (منها تبنى بشكل أساسي سياسات حكيمة بشأن الجودة والتسويق) وبين معارف ومهارات القائمين على هذه المشاريع، من خلال الاعتماد على استشاريين والارتباط بشركات معروفة أو ماركات تجارية لها وثوقيتها، وهذا في حد ذاته يسهم في نفاد منتجات أي مشروع، بموازاة ذلك تقديم التسهيلات كالإعفاء من الضرائب والرسوم لعدة سنوات.

في هذا الموضوع نتناول آراء الخبراء وأساتذة عن أهمية التسويق والترويج في عمل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

المنقذة للاقتصاد

تؤكد الباحثة الاقتصادية د.رولا إسماعيل أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لأنها تعدّ العمود الفقري للاقتصاد السوري، ولاسيما في هذه الظروف من عقوبات وعجز في الموازنة، لافتة إلى أن لهذه المشروعات طبيعتها وخصوصيتها من جهة عدد العاملين فيها، الذي قد يكون شخص واحد يدير مشروع وقد يصل إلى سبعة عمال، وهذه المشروعات تشكل اليوم الفرصة التي تمكّن الشخص من إيجاد فرصة عمل بنفسه من دون الاعتماد على الحكومة، ولاسيما في هذه الظروف، إذ إن نسبة البطالة المنتشرة مرتفعة وهي بطالة متعلّمة تحمل شهادات جامعية وليست بطالة ؟أمية؟، تالياً نحن بحاجة إلى هذه المشروعات لأنها تشغّل الموارد وتولد التكامل بين المشاريع الكبيرة والمتناهية الصغر وتشجع على الأعمال بأنواعها، وتعمل في كلّ القطاعات السياحية والزراعية والصناعية، وبالتالي تحقق مردوداً كبيراً ولها دور كبير في حال استغلال الموارد الموجودة في الاقتصاد، وتثبت العائلات في أماكن سكنهم، أي تتميز بالمرونة و التأقلم مع الظروف.

مشكلات تسويقية

من المشكلات التي تعترض نجاح هذه المشروعات هي التسويق بمعنى؛ إن عمل أي مشروع لن يكتمل ويحقق الأرباح من دون أن يصل إلى الأسواق المرغوب بها، لكن المشكلة التسويقية بالنسبة لأصحاب هذه المشروعات هي غياب كامل للمعلومات عن السوق، إذ يجب جمع المعلومات الكافية ؟رغبة الزبون، حجم المبيعات، نوع المنتجات والأهم بناء العملاء، أي حصة العملاء والسمعة الطيبة لدى الزبائن؟ لكن تغيب عن الذهن إستراتيجيات التسويق من جذب للعملاء ، والاهتمام بما يعزز عملية البيع أي الاهتمام بموضوع رضا المستهلك، وكذلك الاهتمام بالترويج وأن يكون لدى كل منتج علامة تجارية، مثال العلامة التجارية التي تغيب عن كثير من المنتجات أو أن يكون لها اسم تجاري يتيح له أن يدخل السوق.

بأقل التكاليف

وأشارت إلى أن لدينا أدوات تسويقية عديدة وبأبسط التكاليف، منها التسويق الإلكتروني عبر وسائل التواصل و؟الواتس؟ كلها ممكن أن تصل إلى الزبون وتعطيه الخصائص لهذه المنتجات، وبالتالي يصل بأقل التكاليف، على سبيل المثال المنتجات الزراعية في محافظة اللاذقية في محمية الفرلق التي شكلت انتماء واسماً لها في السوق التجاري والنتيجة أنها حققت أرباحاً، بمعنى يجب التفكير الاقتصادي من خلال خلق الطلب والترويج لها في الأسواق المحلية، ومن ثم إلى الاتجاه إلى الأسواق الخارجية، وكذلك يمكن التسويق عن طريق التشبيك مع الوزارات المعنية كوزارة الزراعة والصناعة والتجارة، أو عن طريق السفارات وغرف التجارة والصناعة والزراعة للوصول إلى الأسواق الخارجية التي هي الأقدر بتكوين الربط ما بين الأسواق المحلية والخارجية، و هذا ما يفترض العمل عليه.

قصة نجاح

عندما تعرضت منشأة صغيرة للخسارة نتيجة كساد منتجاتها من مادة الجبنة، لجأت إلى التسويق بطريقة مدروسة عن طريق القيام بإنجاز فيلم تضمن مراحل إنتاج الجبنة بطريقة احترافية ومن ثم اتجهوا لعدد من رياض الأطفال لأنهم أكثر فئة مستهلكة لمادة الجبنة، وبموازاة ذلك ذهبت باتجاه الترويج عبر إعلانات في المحطات التلفزيونية، ناهيك بالتعاقد مع شركة معروفة تنتج منتجات صناعية بماركات مشهورة في السوق التجارية، وتمتلك أسطولاً من السيارات، ليتم في النهاية تسويق منتجات منشأة صغيرة عن طريق الاعتماد على شركة كبيرة لها شهرتها واسمها في السوق، وبشكل احترافي وعبر عدة محاور، هذه الخطوات كانت كافية للتسويق بشكل جيد، وتحقيق عائدات كبيرة لصاحب المنشأة.

هذه حالة من الحالات التي اتبعتها إحدى المنشآت الإنتاجية ساقها لنا د.عادل حسن (استشاري في تأهيل الشركات)، تلخص قصة التسويق لمنشأة كادت أن تخسر أموالاً طائلة وهو ما يدعو إليه د. حسن الاستعانة بالاستشاريين لتقديم المشورة والرعاية والدعم.

التركيز على التخطيط

من المهم التركيز على نقطة مهمة وهي التخطيط بالدرجة الأولى لأي مشروع بطريقة سليمة ودراسة مراحله الإنتاجية بدقة، وماذا يحتاج من إمكانات، ومن المهم اختيار الأشخاص الأكفاء لإدارة هذه المشاريع والاستعانة بالاستشاريين، ووفق د.عادل حسن يجب أن نخرج من الإطار التقليدي النمطي في التعامل مع المؤسسات العامة من خلال توحيد جهة واحدة تتبع لها المشروعات الصغيرة، كأن تكون هيئة مستقلة تتبع لمجلس الوزراء بشكل مباشر، وهذه الجهة تقوم بدورها بوضع خطة لمن يرغب بافتتاح منشأة صغيرة أو مشروع يفترض البدء بإعداد إضبارة تتضمن اسم المشروع والموارد المتاحة لتنفيذه والأهم هل هي متوفرة في سورية؟.

> تغيب عن الأذهان إستراتيجيات التسويق من جذب للعملاء وعلامة تجارية.. لدينا أساليب تسويقية عديدة وبأبسط التكاليف

إيجاد منطقة

إيجاد منطقة أو مكان خاص محدد لبيع منتجات المشروعات الصغيرة في كل منطقة، هو من الحلول التي اقترحها د. حسن لتسويق المنتجات، ويكون بالتنسيق مع الجهات المعنية بموازاة التعاقد مع تجار كبار يكون لهم اسمهم المعروف بالسوق، وبالتالي نخرج من إطار التعاون مع الجهات العامة، لأن من وجهة نظره مجرد وضع اسم تاجر معروف هو في حد ذاته إعلان وتسويق.

ويرى أن التسويق عبر صالات التجارة الداخلية لا يفي بالمطلوب، لأن عدد الذين يرتادون هذه الصالات لا يملكون القوة الشرائية أساساً، لذلك من المهم التعاقد مع شركات تجارية لترويج هذه المنتجات بمقابل نسبة ربحية محددة.

المشكلة أنها غير مدروسة

المشكلة في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من وجهة نظر الباحث د. ياسر كريم أنها تبنى بأفكار غير مدروسة، ونادراً ما تكون ريادية، فقد يتعرض صاحب المشروع للخسارة في المال والجهد، وفي حال الخسارة يعني ذلك صدمة لصاحب المشروع، ولتجنب الخسائر يبين د.كريم أنه يجب أن تبنى بفكر علمي صحيح وأن تتبع لشركات كبيرة بعد موافقة غرف التجارة أو الصناعة أو أن يكونوا تابعين لشركات معينة وأن يبدأ بالمشروع بعد إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية له.

وأضاف كريم: إنّ الدقة مطلوبة، فالمقدمات الدقيقة تعطي نتائج صحيحة، مؤكداً أهمية التشبيك ما بين المشروعات الصغيرة مع الكبيرة و الاعتماد على أشخاص لديهم فكر العمل الخيري أو الوطني، حيث تشكل دعماً للمشاريع الصغيرة وأن يكونوا في دائرة الإنتاج سوية في النهاية، وهذا ما سينعكس على الاقتصاد ككل، وهذه التجربة مطبقة في اليابان ومن المهم الاستفادة منها. واقترح د. كريم التشبيك بين المشاريع الصغيرة والكبيرة مع وجود فكرة التنافس والفكر الوطني والخيري بمعنى ؛كل مشروع صغير تابع لمشروع كبير أو لشركة كبيرة تدعمه بالاستشارة والرعاية والتسويق، بموازاة تقديم التسهيلات والأهم الإعفاء من الضرائب والرسوم على الأقل في السنوات الأربع الأولى.

أحد مفاتيح التحول الاقتصادي

يرى د. أحمد الرصيص أستاذ مقرر التسويق في الجامعة الافتراضية أنّ المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مهمة لنمو فرص العمل، وهي أحد مفاتيح التحول الاقتصادي، التي يمكنها تحويل حياة الأفراد والأسر وتُسهم في تمكين المرأة وفئات مجتمعية هشة. إذ يتم في هذه المشاريع الجمع بين الإدارة والملكية والعمل، حيث إن صاحب المشروع هو نفسه المدير المسؤول، وهو نفسه العامل ويساعده أفراد أسرته. واضاف: إنه يعتمد تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة إلى حدٍّ كبير على إمكانية التفكير خارج الصندوق في إيجاد طرائق لجسر الهوة بين متطلبات نجاح الأعمال (ومنها بشكل أساسي تبنّي سياسات حكيمة بشأن الجودة والتسويق) وبين معارف ومهارات وإمكانات القائمين على تلك المشاريع.

ووفق رؤية د.رصيص، إن جهود ترويج وعرض منتجات تلك المشاريع عبر المعارض والمهرجانات بموازاة التشبيك مع صالات التجارة الداخلية المنتشرة على امتداد محافظات القطر، على أهميتها، إنما هي جزء صغير من أعمال التسويق التي يجب أن تُعنى بدراسة السوق وبعناصر المزيج التسويقي كاملة (المنتج، التسعير، المكان، الترويج) و يجب البحث في فرص ومتطلبات تصدير منتجات وخدمات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة وكيفية تسهيل نفادها إلى الأسواق، بما في ذلك إدراجها في سلاسل القيمة العالمية. كما يجب الإلمام بقواعد التسويق الإلكتروني الحديث والتكامل بين الشركات.

«الشيطان يكمن في التفاصيل».. هنا أخفقت المشروعات الصغيرة وتساؤلات حول خطط الإنعاش الوشيك

دمشق- ماجد مخيبر

المرونة والسهولة التي يتمتع بها القطاع المالي إضافة الى الجدارة في مواجهة المخاطر، داعم أساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، كما هي الداعم الأساسي للنمو الاقتصادي وتحريك العجلة الاقتصادية خاصة وقت الأزمات، مؤسسة ضمان مخاطر القروض كيف تقيم واقع هذه المشاريع حاليا وهل حققت الدور المطلوب منها؟

هل هناك مشكلة في التمويل وكيف يمكن تجاوزها وحلها في حال كانت العقبات والقيود المصرفية هي السبب في تأخر انتشارها؟ علماً أن هناك الكثير من القروض الممنوحة لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة تذهب لتنفيذ أعمال أخرى.

الدعم ضعيف

الدكتور قيس عثمان مدير عام مؤسسة ضمان مخاطر القروض بين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر منتشرة بشكل كبير في الجمهورية العربية السورية، وتشكل أكثر من ٩٥٪ من عدد المشاريع في سورية، وبالتالي فهي منتشرة بشكل كبير وعلى نطاق واسع، وحقيقة لا يوجد أي دعم فعلي لأصحاب هذه المشاريع، أو يمكن وصف الدعم المقدم لهم بالضعيف ولا يلبي الاحتياجات الكبيرة والمتنوعة لأصحاب هذه المشاريع، الأمر الذي يعيق تطور هذه المشاريع ونموها.

مشيراً إلى أن مؤسسة ضمان مخاطر القروض ليس من صلاحياتها تقييم واقع هذه المشاريع في ظل وجود جهات رسمية أخرى أكثر ارتباطاً بهذه المشاريع، وهي الأقدر على تقييم واقع هذه المشاريع والدور الذي حققته، كما أن حجم التمويل الممنوح من المصارف العامة والخاصة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مازال منخفضاً وأقل بكثير مما يجب أن يكون مقارنة بعدد هذه المشاريع.

دور "ضمان مخاطر القروض"

عثمان أوضح أن أي مواطن يريد الحصول على قرض يجب أن يقدم ضمانات للمصرف الذي سيمنح القرض، والمصرف يطلب الضمانات من المقترض لتخفيض مخاطر عدم سداد القرض، و الضمانات التي تتطلبها المصارف قد تكون عبارة عن كفلاء إذا كان مبلغ القرض صغيراً، أما إذا كان مبلغ القرض كبيراً فيجب أن تكون الضمانات عقارية أو أرضاً أو سيارة أو غير ذلك. وبالتالي من لا يملك ضمانات لا يحصل على قرض ويحرم من التمويل، ومن هنا جاءت الحاجة لوجود مؤسسة ضمان مخاطر القروض لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين لا يملكون ضمانات كافية في الحصول على احتياجاتهم التمويلية (قروض) من المصارف لدعم مشاريعهم، لتحقيق عدالة التمويل.

ويضيف عثمان: أحدثت المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على قروض من المصارف بهدف إقامة مشروعاتهم أو توسعة القائم منها أو رفع كفاءتها الإنتاجية، الأمر الذي يساهم في زيادة دخل هذه المشروعات وزيادة فرص العمل والتشغيل في الاقتصاد الوطني، إضافة الى تعزيز دور المصارف في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحفيز المصارف على زيادة حجم القروض الممنوحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٧٥٪ من قيمة القرض

ومن الأسباب التي استدعت إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض، هي حجم التمويل المنخفض والممنوح من المصارف العامة والخاصة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية مازال منخفضاً، وهناك عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتم رفض قروضهم أو تخفيض المبلغ الممنوح لهم بسبب نقص الضمانات المقدمة من قبل أصحاب هذه المشروعات، وهنا يأتي دور المؤسسة، حيث تتدخل المؤسسة كوسيط بين المقترض (صاحب المشروع) والمصرف (المقرض الممول). وبالتالي تدرس المؤسسة الملف الائتماني للمقترض (صاحب المشروع)، وفي حال التأكد من وجود جدوى اقتصادية للمشروع وجدية من صاحب المشروع تقدم المؤسسة ضمانتها للمشروع، وهذه الضمانة قد تصل إلى ٧٥٪ من قيمة القرض، بما لا يزيد على ٢٠٠ مليون ليرة سورية للمشروع الواحد.

حل لجزء من المشكلة

كما أشار عثمان إلى أن الهاجس الأكبر والحديث الدائم للحكومة حالياً هو دعم الإنتاج وكيفية دعم الإنتاج، وعندما نقول إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل أكثر من ٩٥٪ من المشروعات في سورية، وبالتالي يجب الاهتمام بهذه المشروعات وتأمين متطلباتها الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها في المرحلة المقبلة، ودعمها بالشكل المطلوب يسهم في حل جزء كبير من المشكلة الرئيسية التي تواجه الاقتصاد السوري في الوقت الراهن والمتمثلة بانخفاض الإنتاج، خاصة وأن عدداً كبيراً من هذه المشروعات تعرضت للضرر أو التوقف بسبب الأزمة والحرب الظالمة التي تعرضت لها سورية، كما أن حجم التمويل الممنوح من المصارف العامة والخاصة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية كان، ومازال منخفضاً، ويرجع نقص تمويل

المصارف إلى ضعف الملاءة المالية لأصحاب هذه المشروعات، حيث يتم رفض عدد كبير من القروض، أو تخفيض المبلغ الممنوح لهم بسبب نقص ضماناتهم، أو عدم وجود أي ضمانة والحل الأفضل يكون بتدخل جهة ضامنة للمقترض (صاحب المشروع)، وداعمة للمصرف.

وبالتالي دعم العملية الإنتاجية ومواجهة التحديات التي تعصف بالاقتصاد السوري يتطلب دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة ضمان مخاطر القروض يمكن أن تكون أحد أهم الآليات المتاحة بيد الحكومة لتحقيق هذا الهدف.

بنية تنموية متكاملة

الخبير الاقتصادي الدكتور مجدي الجاموس يقول إن الإحصاءات الاقتصادية العالمية تشير الى أن ٣٧ ٪ من الناتج المحلي العالمي تقدمه المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر وليس المتوسطة ولدى البحث عن آليات دعم وتسريع إقامة هذه المشروعات يجب أن يكون هناك بنية تنموية اقتصادية متكاملة، من خلال توافر أربعة عناصر رئيسية أولها استقرار سعر الصرف وتوافر القطاع المالي المساعد سواء شركات التأمين أو المصارف والاستقرار السياسي والأمني بالإضافة الى التشريعات والقوانين الداعمة لعملية التنمية.

وللأسف اليوم نحن نفتقد لأغلب هذه العناصر المشكلة للبنية المشجعة على الاستثمار فالقوانين التي تضعها وزارة المالية مشجعة على الاستثمار! ولا المصارف قادرة في ظل توجهات المركزي بحصر السيولة من القيام بالتوسع في عمليات الإقراض كونها أمام خيارين كلاهما مرّ الأول حصر السيولة للمحافظة على سعر الصرف والثاني فرد السيولة وإزدياد معدلات التضخم وبالتالي تصبح عمليات الإقراض غير مشجعة على الاستثمار وبالتالي القطاع المالي أصبح غير فعال إضافة الى عدم استقرار العلاقات الاقتصادية في ظل ظروف الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على البلاد.

الباحث الاقتصادي أشار خلال حديثه لـ«تشرين» إلى أن السؤال المهم اليوم هو ما هي أولويات العمل الحكومي الآن هل هي المحافظة على مؤسسات الدولة القائمة وتقديم الخدمات بالحد الأدنى أو السعي لتسريع وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وبرأي الحكومة تسعى للمحافظة على مؤسساتها.

تقييد الودائع

وحول دور القطاع المصرفي في دعم إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يرى الجاموس أن المشكلة هي في التعليمات ومنع السحب من الحسابات إلا ضمن حدود معينة وبالتالي هذه السياسة تولد عدم الرغبة بوضع ودائع إضافية في القطاع المصرفي، تلك الودائع التي تشكل عنصراً أساسياً لمنح قروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة علماً أن المصارف من مصلحتها أن تقدم القروض للراغبين كون هذه القروض تحقق لها أرباحاً.

كما أشار الباحث الاقتصادي الى الأثر السلبي لعدم استقرار سعر الصرف فخلال العام ٢٠١٨ وضمن تصنيفات الجهات الحكومية كان رأس مال المشروع المتناهي في الصغر يبلغ مليون ليرة سورية ورأس مال المشروع الصغير يتراوح ما بين ١ إلى ٥ ملايين ليرة سورية، أما المشروع المتوسط فيبلغ رأس ماله ما بين ٥ إلى ٥٠ مليون ليرة سورية، وبعد التضخم الكبير الحاصل خلال السنوات الماضية أصبح رأس مال أي مشروع متناهٍ في الصغر يبلغ ما بين ٦٠ الى ٧٠ مليون ليرة سورية، والمشروع الصغير يصل رأس ماله لحدود ٧٥٠ مليون أما المتوسط فيتراوح رأس ماله ما بين ٧٥٠ مليون و ٢ مليار ليرة سورية، ومن هنا فإن البنوك من حقها أن تكون حذرة في عملية الإقراض نتيجة عدم استقرار سعر الصرف لفترات طويلة وارتفاع معدلات التضخم ما بين فترة وأخرى.

وبرأي الجاموس فإن الحلول الحقيقية هي رغبة حكومية بعملية تحريك عجلة التنمية ووضع قوانين متناسبة مع المرحلة الراهنة وإعطاء التعليمات للبنوك من أجل القيام بفرد السيولة ومنح القروض من خلال رهن مقبول وبكفالة لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تبني فكرة معادلة المبلغ المقترض بالعملات الأجنبية أو بالذهب وأن يكون حجم الإقراض لكل مشروع متناسباً مع تصنيفات نهاية العام ٢٠٢٣.

عثمان: مؤسسة ضمان مخاطر القروض تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين لا يملكون ضمانات كافية

الجاموس: مشكلة القطاع المصرفي في التعليمات ومنع السحب إلا ضمن حدود معينة

أرقام المستهدفين ما زالت خجولة والنهوض مرهون بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية حتى عام ٢٠٣٠.. مشروعات الريف تتماهي بين الإغاثة والاستثمار

دمشق- زهير المحمد

تعول الحكومة على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في توفير فرص عمل لائقة للفئات الأشد فقرا في المجتمع، من خلال تطبيق السياسات الحاملة لأطر تلك المشروعات عبر الجهات المنوط بها تحمل المسؤوليات في إحلال مشروعات مولدة للدخل سواء كانت رسمية أم غير رسمية.

ورغم مضي سنوات على تحديد معايير إنشاء تلك المشروعات وآليات تمويلها، فإنها استطاعت الوصول إلى عدد خجول من المستهدفين عبر برامج عدة، وإذا كان السيناريو في نهاية المطاف هو سيناريو الكسب للفئات الأكثر احتياجا فإن الرهان على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر كقاطرة لتوفير فرص عمل لائقة يحتاج إلى حزمة متكاملة من الحوافز،

والأهم من ذلك مظلة حماية تشجع على تأسيس تلك المشروعات والاستمرار بها، ويبقى السؤال هل استطاعت الجهات المسؤولة عن تأطير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أن توفر فرص عمل ذات جودة ويمكن اعتبارها لائقة، أم إن المشهد مازال ضبابياً ويحتاج إلى رؤى تواكب المتغيرات على المجتمع السوري، ولاسيما الاقتصادية منه بعد حرب دامت أكثر من عقد استنزفت أركان الاقتصاد الوطني وحوامله الأساسية؟

وحدات التصنيع

تؤكد مديرة التنمية الريفية في وزارة الزراعة الدكتورة رائدة أيوب أن الوزارة تدعم المشروعات الصغيرة ومنها المشروعات الجماعية والفردية، والمشروعات الجماعية هي وحدات التصنيع، وتعرف بأنها برنامج تأسيس وحدات إنتاجية متعددة الأغراض للتصنيع الغذائي (مشروعات جماعية)، حيث تتولى وزارة الزراعة تأسيس وحدة تصنيع غذائي (المكان.المستلزمات.المعدات والآلات . رأس المال التشغيلي..إلخ) تكون بمنزلة حاضنة لمشروع جماعي تستفيد منه كل أسر القرية ويرافق ذلك تدريب فني ومالي عالي المستوى للأسر الريفية للإنتاج حسب المواصفات القياسية السورية وجودة وسلامة الغذاء مع الحفاظ على تقليدية وعراقة المنتج (منتج بيتي)، وتعمل الوحدة على مدار العام حسب توالي المواسم الزراعية بالقرية، حيث بلغ عددها /٣٣/ وحدة تصنيع، يضاف إلى ذلك برنامج تسويق منتجات الأسر الريفية (صالات بيع)، وهو استكمال لحلقات سلسلة تصنيع المنتجات الزراعية بالوحدات التصنيعية (جماعي أو بشكل فردي) لمنتجات الأسر الريفية حيث تم ربط المخرجات بصالات بيع متخصصة لتعود بالنهاية كفائدة نقدية مباشرة على الأسر المنتجة، وتتوزع هذه الصالات على مستوى المناطق والمدن، وعددها حالياً /١٦/ صالة وتعد من أهم المنافذ التسويقية للأسر الريفية.

توثيق الصناعات الريفية

يجب ألا ننسى أيضاً البدء بتوثيق الصناعات الريفية (المؤونة المنزلية) مع مؤسسة وثيقة وطن، والكلام لأيوب، وكانت البداية مع منتج الشنكليش في محافظة حماة- منطقة السعن بهدف تثبيت أصالة المنتج الغذائي السوري في سورية والعالم، إضافة إلى تطبيق منهجية التأريخ الشفوي في توثيق كل المراحل العملية في مختلف أنواع المؤونة والطبخ والمأكولات السورية في مختلف المحافظات.

مشروعات النساء الريفيات

وعن البرنامج الوطني لتسجيل مشروعات النساء الريفيات المنزلية والمتناهية الصغر، نوهت أيوب إلى أنه يهدف إلى تكوين قاعدة بيانات تتضمن أعداد وأنواع وتوزع هذه المشروعات على امتداد الريف السوري ما يتيح وضع خطط مستقبلية بدقة ووضوح وتوفير دليل استرشادي لمعرفة أسماء صاحبات المشروعات وأماكن وجودهن ومنتجاتهن ونشاطاتهن وعناوينهن في أي مكان من سورية، وتخصص من أجل ذلك صحيفة لكل منهن تدون فيها المعلومات والبيانات كلها الخاصة بصاحبة المشروع حيث تم تسجيل /١٦٢/ مشروعاً جماعياً و/٨٨٥/ مشروعاً فردياً، مشيرة إلى وجود برنامج القرى التنموية (مبادرة معاً نبني حلماً) أيضاً، ويهدف للوصول إلى قرى ذات اقتصاد زراعي متطور يقوم على الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية والبشرية، وتكون القرى قادرة على إدارة عملية التنمية والتغيير بنفسها للانتقال إلى حياة أفضل مما كانت عليه سابقاً، إذ تم إطلاق المبادرة الأولى بتاريخ ١٧/٤/٢٠٢٢ في قرية قطرة الريحان في محافظة حماة منطقة الغاب وكانت النموذج الأول.

ماركة ريفية

وفيما يتعلق بالبرنامج الوطني لدعم المنتج الريفي السوري وتسويقه، أشارت أيوب إلى أنه يهدف أيضاً إلى تحسين المستوى المعيشي للأسر الريفية من خلال تطوير المنتج الريفي السوري والارتقاء به وتحقيق قيمة مضافة له وتسويقه، من خلال إطلاق نموذج متكامل لآلية تطوير المنتج الريفي (إنتاج . تصنيع . جودة . مواصفة . تعبئة . تغليف وترويج . تسعير . إعلان ..إلخ) وإسقاطها على كل المنتجات الريفية وبالتالي زيادة العائدات وكميات الإنتاج وفرص العمل لدى الأسر الريفية وتحسين مستواها المعيشي، حيث تم البدء بـ٥ قرى في محافظة اللاذقية و٥ قرى في محافظة حماة، من أصل ٨٢ قرية هي الهدف النهائي للمشروع لمنتجات (الخل- دبس الرمان- دبس الخرنوب- الزيتون وزيت الزيتون- تصنيع العسل).

وحسب أيوب فإنه تم أيضاً اعتماد ماركة ريفية لمنتجات الأسر الريفية وتسجيلها أصولاً لتكون ماركة تجارية لمنتجات الأسر الريفية وأي منتج يحقق شروط المواصفة القياسية السورية وسلامة وجودة الغذاء يثبت أنه منتج ريفي طبيعي يحمل هذه الماركة، وقد تم اعتماد المواد الغذائية التالية لهذه الماركة (المربيات، المخللات، الألبان والأجبان، الحلويات، العصائر، الجزرية، دبس الرمان، دبس البندورة، دبس التمر، دبس العنب، الخشافات، الخل، الزيتون، المكدوس، المعجنات، المجففات).

مهرجانات تخصصية

ولم يتوقف الأمر، وفق أيوب، على هذه البرامج، بل هناك مهرجانات تخصصية لمشروعات النساء الريفيات هدفها التعريف والترويج لهذه المشروعات والمنتجات، كما تمت المشاركة في معرض الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف فود إكسبو خلال أعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣) بمختلف المنتجات (منتجات التفاح والتين والعنب والعسل والجوز والزيتون، كذلك المشاركة في معرض سوق العيلة في شهر أب لعام /٢٠٢١/ لمدة شهر للترويج وبيع منتجات الأسر الريفية ومنتجات وحدات التصنيع الغذائي، وأيضاً المشاركة في مهرجان (سورية تاريخ وحضارات) المقام في حاضنة دمر المركزية للفنون الحرفية خلال الفترة (١٧-٣١/٣/ ٢٠٢٢) بمختلف المنتجات (مربيات ، مجففات خضار- مجففات فواكه- أعمال يدوية ريفية- ألبان وأجبان) والمشاركة في معرض الزهور بمجموعة من المهن الحرفية والتقليدية (صناعة القش- الفخار- الجلديات ، البسط ، الخزف، وأيضاً المشاركة في سوق رمضان الخيري عامي/٢٠٢٠-٢٠٢١ / لترويج منتجات الأسر الريفية، ومعرض فود إكسبو في مدينة المعارض ٢٠٢٣، والمشاركة في جناح معرض الزهور خلال آب /٢٠٢٣ بمنتجات يدوية للنساء الريفيات.

> سلسلة من الأدلة التدريبية لتوفير مرجعية توضح مهام وآليات عمل المشروعات

حافز مشجع

ووفق أيوب فقد ساهمت المشروعات التنموية في تنمية المجتمع الريفي وخاصة في القرى الأكثر فقراً وتمكين الأسر الريفية اقتصادياً وزيادة دخلها، كما ساهمت في الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسر الريفية، وشكلت حافزاً مشجعاً للأسر الريفية من خلال تصنيع وتسويق منتجاتها الزراعية والحيوانية وتحسين المستوى المعيشي لها وإيجاد فرص العمل من خلال إتاحة الفرصة لتسويق الإنتاج بشكل مباشر من المنتج إلى المستهلك عن طريق صالات بيع الأسر الريفية.

ووفق البيانات التي قدمتها أيوب فقد بلغ عدد المستفيدين من مشروعات المرأة الريفية والمشروعات الأسرية الصغيرة والقروض المقدمة والتسهيلات، /٤٤٩/ مستفيداً في /١٣/ محافظة وذلك ضمن مشروع المنح الإنتاجية لجرحى ومصابي الحرب من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦، الذي يهدف إلى إيجاد مصدر رزق دائم لهم لتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهم ولأسرهم وذويهم عن طريق تأسيس مشروعات صغيرة مولدة للدخل في الريف والمدينة.

وكذلك مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢، الذي يهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً عن طريق قروض نقدية لتأسيس مشروعات مولدة للدخل متناهية الصغر، حيث تم استهداف /١٩٨٢٨/ مستفيدة في /٤٤٩/ قرية وتوزعت المشروعات على ٧٠٪ مشروعات زراعية و٢٠٪ خدمية، و١٠٪ حرفية صغيرة.

تتمة الصفحة الثانية ←

ضرورة لتنمية المجتمع الريفي وخاصة في القرى الأكثر فقراً وتمكين الأسر الريفية

الآثار الاقتصادية

وتحدثت أيوب عن بعض الآثار الاقتصادية للمشروعات المنفذة قائلة: إن تأسيس وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إحدى الأدوات الأساسية لتحقيق غايات التنمية الريفية عامة والتنمية الزراعية خاصة، حيث تحتل مشروعات الأسر الريفية أهمية بالغة في اقتصاد المجتمع الريفي لأنها تعتمد على منتجات زراعية نباتية وحيوانية منتجة من الأسر الريفية وتحقق قيمة مضافة لها، وهي أحد مصادر الدخل الرئيسة للأسرة الريفية المنتجة وتوفر فرص عمل لها لتمكينها اقتصادياً واستثمارها كقوى عاملة تساعد هذه الأسر على البقاء في قراها والاستمرار بالعملية الإنتاجية بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

الأكثر هشاشة

وتعد الأسر الريفية، وفق أيوب، من الفئات الأكثر هشاشة اقتصادياً بسبب انعكاسات الحرب على سورية والتي كانت سبباً رئيساً بخسارة هذه الأسر لأصول إنتاجها الزراعي والحيواني ومصادر دخلها، ما يستوجب إعادة دمجها في الحياة الاقتصادية بغية تثبيتها في قراها واستمرارها في العملية الإنتاجية، ولكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمكانية لهذه الأسر تحول بينها وبين الوصول إلى الموارد بمختلف أنواعها وبشكل خاص الوصول إلى التمويل والأسواق الذي يعد عصب العملية الإنتاجية.

واعتبرت أيوب أن مشروعات التنمية الريفية التي قامت بها المديرية حققت الهدف المرجو منها وهو تحقيق أمن غذائي للأسرة أو توفير مصدر دخل إضافي داعم للأسرة صاحبة المشروع وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً.

خطط ومقترحات

وفيما يتعلق بالخطط والمقترحات المقدمة للنهوض بالمشروعات الأسرية ومشروعات المرأة الريفية، أكدت أيوب أن هناك خططاً مستقبلية تتمثل بالبدء بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتمكين الأسر الريفية، حيث شهد الريف السوري بسبب الأزمة تغييراً في كل البنى المجتمعية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الصحية الزراعية ..إلخ، التي ألقت بظلالها على الواقع المعيشي للأسرة الريفية وأدت إلى تغيير في الخريطة الاجتماعية، وكذلك تغيير في توزيع أدوار أفراد الأسرة سواء الأدوار الإنتاجية أم الأدوار الاجتماعية.

وفي ضوء هذا التغيير المجتمعي حسب أيوب كان لابد من التغيير في البرامج الموجهة لتنمية الأسر الريفية لتكون هذه البرامج استجابة حقيقية لاحتياج هذه الأسر الريفية، وسيتم إطلاق الاستراتيجية واعتمادها حتى عام ٢٠٣٠ بالاستناد للأطر التنظيمية لإعداد الاستراتيجيات.

كما عرجت أيوب على أهمية البدء بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المجتمعية، حيث إن أهم التحديات بقطاع التنمية الريفية في سورية هو غياب رؤية موحدة للتنمية الريفية على المستوى الوطني وذلك بسبب عدم وجود استراتيجيات محددة للتنمية الريفية، وكذلك ضبابية الرؤية والهدف للتنمية الريفية على المستوى الوطني، وعدم وضوح السياسات الوطنية للتنمية الريفية، إلى جانب تعدد الجهات الوصائية على ملف التنمية الريفية وعدم التنسيق فيما بينها وعدم تكليف جهة واحدة تكون مسؤولة عن ذلك، الأمر الذي دعا الوزارة للبدء ولأول مرة في سورية

> حققت أمناً غذائياً للأسر المستفيدة ووفرت مصدر دخل إضافياً

بإعداد استراتيجية وطنية للتنمية الريفية، حيث سيتم إطلاق الإستراتيجية واعتمادها بالاستناد للأطر التنظيمية لإعداد الاستراتيجيات.

دليل القرى التنموية

يضاف إلى ما سبق، فقد تحدثت أيوب عن إعداد سلسلة من الأدلة التدريبية لتوفير مرجعية ورقية توضح المهام وآليات العمل، لذلك تم إعداد مجموعة من الأدلة التدريبية، وهي الدليل التنفيذي للعمل، ودليل الاستفادة من الأسواق، كذلك دليل الاستفادة من وحدات التصنيع، ودليل الحصول على القروض، يضاف إليها دليل برنامج دعم المنتج الريفي السوري وتسويقه، ودليل كيف تؤسس مشروعاً خاصاً بك، وأخيراً دليل الدخول إلى المجتمعات الريفية وتنميتها، ودليل تصنيع وحفظ الفواكه و الخضار.

وبالحديث عن مشروع القرى النموذجية، وهل تم وضع دليل القرى التنموية موضع التنفيذ وكم سيسهل من العمل التوعوي والعمل لإنشاء القرى التنموية، أوضحت أيوب أنه في التنمية الريفية فإن أحد المحاور الرئيسة التي تمت معالجتها في الملتقى الزراعي الأول الذي عقد تحت شعار (نحو اقتصاد زراعي تنموي وتنافسي) عام ٢٠٢١ وصدرت عنه جملة من البرامج التي تمت ترجمتها إلى مشروعات تنفيذية، ومنها برنامج القرى التنموية الذي يعد أحد المشروعات التطبيقية التي تمخض عنها الملتقى، وتأتي أهمية هذا البرنامج تلافياً لثغرات البرامج السابقة للتنمية الريفية والتي كانت أحادية الجانب منها ما ركز على التنمية الزراعية فقط ومنها على التنمية الاجتماعية والبعض الآخر على الخدمات في المناطق الريفية مثل الصحة والتعليم ..إلخ ، ولم تكن هناك برامج تناولت التنمية الريفية من منظور متكامل لكل الجوانب المجتمعية.

تدريب وتأهيل

بدورها أكدت مديرة تنمية الريف بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عتاب شعبان أن المديرية تعمل عبر وحدات الصناعات الريفية البالغ عددها ١٠٥ وحدة ومراكز التنمية البالغ عددها ١٥ مركزاً منتشرة في جميع المحافظات على تنمية المجتمعات الريفية والحد من الفقر عن طريق تدريب وتأهيل أهالي الريف على مهنة أو حرفة وتأمين فرص عمل لهم وخاصة في ممارسة مهنة صناعة السجاد اليدوي بهدف تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً ولاسيما المعيلات لأسرهن وذلك بعد إجراء التدريب المناسب لهن على المشروعات المتناهية الصغر والأسرية وخاصة الزراعية وتربية النحل وصناعة الألبان والأجبان ▫ زراعة الفطر المحاري ▫ نباتات الطبية والعطرية ▫ إلى جانب العديد من دورات التدريب المهني على الحرف والمهن اليدوية والحاسوب واللغات ومحو الأمية بعد دراسة احتياجات المناطق المستهدفة والاستفادة من مزايا وموارد البيئة المحلية والاجتماعية فيها.

ونوهت شعبان إلى أنه ضمن مشروعات التعاون الدولي التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع الوكالات الأممية تمت مؤخراً الموافقة على مشروع تجهيز وتشغيل مشغل خياطة في مركز التنمية الريفية بيت ياشوط، في محافظة اللاذقية مع منظمة ?هيكس ايبر? السويسرية بهدف تدريب ١٣٠ سيدة على مهنة الخياطة بحيث يتم منح المتأهلات للمرحلة الأخيرة فرصة التدريب على ريادة الأعمال بما يؤهلهن ويمكنهن من الدخول لسوق العمل المحلي وتحقيق الدخل لهن ولأسرهن، إضافة إلى تقديم حقيبة مهنية لهن، ويتم التحضير لإقلاع مشروع في مركز التنمية الريفية في جوبة برغال مع ?هكيس ايبر? لتأهيل المنشرة بهدف توفير فرص عمل لأبناء المنطقة على مهنتي النجارة والألمنيوم.

مساع لإطلاق (حاضنات الأعمال)

ولفتت شعبان إلى أن الوزارة تسعى حالياً إلى إطلاق برنامج حاضنات الأعمال بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للشباب والشابات أصحاب الأفكار والمشروعات المتميزة / رواد أعمال/ من خلال تهيئة المناخ والبيئة الملائمة لاحتضان المشروع وتأمين الموارد الكافية وتقديم الدعم والمساندة والاستشارة اللازمة من خلال فترة الاحتضان بهدف رفع كفاءتها الاقتصادية إلى الشكل الذي يمكن بعده الاستمرار في السوق من دون مساعدة، مؤكدة أن الوزارة تعمل على تطوير الخدمات المقدمة في مراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعات الريفية والارتقاء بها من طور الرعاية إلى طور التنمية والتمكين عن طريق تنفيذ مشروعات تنموية وحيوية في مراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعات الريفية لدعم المجتمع المحلي وتنمية إمكانياته بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي وإعادة الإنتاجية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وقد نجح عدد من المراكز في دعم وتنمية قدرات المجتمع المحلي بشكل نوعي، منها مركز ?ألتون الجرد؟ بريف بانياس الذي أمّن فرص عمل بشكل دائم لنحو ١٣٠ سيدة في المنطقة ضمن مشروعات صناعة السجاد والخياطة والتريكو، إضافة إلى العديد من وحدات الصناعات الريفية التي نجحت بتأمين فرص عمل للسيدات ضمن البيئة المحلية ومنها وحدة دير عطية بالشراكة مع جمعية خاتون التراثية الثقافية لنحو ٥٠ سيدة.

منهجية مطورة

وكذلك تم توقيع مذكرة تعاون مشترك بين الوزارة والاتحاد العربي للأسر المنتجة بهدف تعزيز دور الأسرة المنتجة والعاملين في مجال الصناعات الحرفية والتقليدية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه ضمن برنامج عمل الوزارة في قطاع التنمية الريفية تم اعتماد المنهجية المطورة التي تهدف إلى تكريس ثقافة توليد الدخل من خلال ريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر بالاستفادة من المزايا النسبية المحلية (الزراعات والصناعات المحلية، الموارد المادية والبشرية المحلية..) ويتم استهداف سكان الريف في مناطق وجود المراكز والوحدات عبر توفير فرص التدريب والتشغيل بشكل مباشر وغير مباشر ولاسيما للسيدات بعد تطوير آليات العمل ومضمون البرامج لتحسين الاستفادة من مخرجاتها لتشمل أوسع شريحة من المستفيدين وبأثر مستدام، ويساهم الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية بدعم تمويل المشروعات المتناهية الصغر من خلال تخفيض تكلفة تأسيس المشروعات عن طريق تحمل نسبة من الفائدة السنوية المترتبة على قروض تمويل تأسيسها، وفي هذا الإطار وقع الصندوق عدداً من الاتفاقيات منها مع المصرف الزراعي التعاوني لبرنامج تمكين الريف السوري، وبرنامج ودعم المسرّحين من خدمة العلم.

"فيكم الخير"

وكشفت شعبان أنه ومع حلول شهر رمضان المبارك، وفي ظل الظروف الصعبة والتحديات التي تمرُّ بها المجتمعات السورية بعد سنوات الحرب الطويلة، بادرت جمعيات ومنظمات وهيئات محلية تعمل في كل المحافظات السورية، كلٌّ حسب خبرته واختصاصه لتبني وإطلاق حملة وطنية تحت عنوان ?فيكم الخير؟، وتعتمد الحملة مساراً جديداً للعطاء والخير وتسعى إلى الوصول لأكبر عدد ممكن من الأسر المستحقة عبر مشروعات تولد الدخل لأصحابها وتساعدهم في تجاوز التحديات بما يسهم في تمكينهم معيشياً ويحقق لهم الاستقلال الاقتصادي معتمدين على أنفسهم ما يعني أن الخير سيرافق هذه العائلات باستدامة مشروعاتها، وستتولى في هذا التحدي الخيري كل جمعية أو مؤسسة حسب نطاق عملها وطبيعة المجتمعات التي تستهدفها كفالة عدد من المشروعات التي تعين من خلالها عائلات تطمح لتغيير واقعها الصعب، منوهة إلى أن حملة (فيكم الخير) هي دعوةٌ لتبقى موائد الرحمن مفتوحة في منازل كل العائلات السورية الكريمة من خلال هذه المشروعات المستمرة إلى جانب المبادرات وموائد تقدمها الجمعيات الخيرية وهكذا نكون جميعنا شاركنا بالخير كلٌ على طريقته.

لاتزال تبحثُ عـن روايتها المشـــتهاة.. الأديبة وليدة عتو: الرواية ترتكز على السرد والدخول في تفاصيل دقيقة وكثيرة

■ حوار: هويدا محمد مصطفى

برعت الروائية وليدة عتو في إظهار لغتها السردية عبر حكائية الرواية التي نسجتها من الواقع وأضفت عليها أسلوبها الإبداعي والتخييل المبني على تقنية المعنى وبلاغة الصور.. فقد استطاعت أن تجسد حالات اجتماعية وإنسانية ووطنية لتقدم نفسها من خلال أعمالها وليكون صوتها الأنثوي له بصمته في عالم الرواية.. وقد صدر لها ثلاثة عشر عملا أدبيا وهذا ما سنعرفه من خلال الحوار التالي:

الرواية المشتهاة

* الروائية وليدة عتو كيف تقدمين نفسك للقارىء؟

وليدة عتو كاتبة روائية منذ عام ١٩٨٢ نحتت بالصخر كي أبني اسماً، حلمت به أن يكون بين كتّاب هذا العالم الذي كان حلم الطفولة، حتى الآن لدي ثلاث عشرة رواية ومازلت أبحث عن روايتي المشتهاة وعن وجودي المسكون بالكثير من الأسئلة والبحث عن مكامن الوجود واللغة التي تضمد جروحي بكل حرف يكتبني، بصمت أتأمل جوع الإبداع بداخلي.

* ماذا تحدثينا عن تجربتك الروائية؟

لم تعد تجربة بل مشوارِ السنين الطويلة في هذا المجتمع وبين السطور التي نسجتها حروفي التي نقلت أحداثها من الواقع إلى روايات وقصص قصيرة كانت مشبعة بالواقعية التي يحسها كل قارىء تعالج مشاكله.. فالكاتب بأسلوبه ولغته وإضافات التخييل والتمكين بالبنية السردية والتشويق للعمل الروائي هو أساس نجاح العمل والرواية العربية التي مازلت محافظة على وجودها رغم كل المتغيرات في المجتمع لنسج ملايين الروايات من خلال قضايا اجتماعية تغني الكاتب بطريقة طرحها..

ثلاثة عشر عملاً

* ثلاثة عشر عملاً بين قصة ورواية كيف تختارين العناوين وهل تعتبرين العنوان له علاقة بشهرة الكاتب؟

اختيار العناوين حسب موضوع العمل وما يتضمنه، أما علاقته بشهرة الكاتب فعادة القارئ يبحث عن الكاتب وعنوان العمل حسب شهرة العمل الإبداعي فهما مرتبطان ببعضهما.

*هل تأثرت الرواية الورقية بوجود الإنترنت وهل هناك قارىء حقيقي يبحث عن العمل الروائي وما هي الدوافع للبحث عن رواية معينة بين كثرة الكتاب هذه الأيام؟

الرواية هي أكثر ضرراً بوجود النت وقد تأثرت كثيراً بل يكاد يفقد اسمها من ذاكرة الناس ولم يعد لها وجود.. لأن أيضاً الدراما غطت على قراءة الرواية والبحث عنها وأيضاً كل الكتابات الورقية تأثرت وبات تراجع كبير من القارىء عن تناولها بسبب النت الذي يشغل المجتمع بأكمله ٢٤ ساعة عن المطالعة والبحث عن المادة الجيدة والمفيدة ولم يعد هناك قارىء حقيقي يتلهف لقراءة الرواية ورقياً بعد دخول النت إلى عالمنا.. أما دوافع البحث عن رواية معينة فيكون لهذه الرواية أهمية ويكون بحاجة علمية لها مثل طلاب الأدب العربي يطلب منهم تلخيص لرواية معينة. لم يعد هناك قارىء حقيقي يتلهف لقراءة الرواية ورقياً بعد دخول النت إلى عالمنا

أما عن كثرة الكتاب في هذه الأيام.. فهؤلاء كتاب نت يروون كم سطر وليسوا كتاباً ولا يوجد كتّاب كثر أو أسماء لامعة براقة لأن الكتّاب القدامى الذين أمضوا سنيناً طويلة بالكتابة لم يعد لهم مكان في ظل هذه الحروب.. ولم يعد لهم رغبة في المطالعة فالجميع انشغل بالحصول على ثمن لقمة عيشه التي باتت شغلهم الشاغل وهمومهم اليومية لكل المجتمع

رواية الحرب

* وليدة عتو عشت ظروف الحرب والاغتراب والظلم ماذا كتبت في ذلك؟

هول أحداث الحرب الظالمة على سورية وما تبعها من تغيرات في المجتمع وما نتج عنها من تغيرات في العالم العربي والغربي من سياسات ومخططات مجرمة بحق سورية والشعوب العربية فتحت أبواباً على مساحات واسعة للكتّاب للكتابة والتنوع وتأريخ أحداث (١٤) عام من تغيرات العالم كله إلى أحداث غريبة عنا ودخيلة على مجتمعنا لم تمر على بشر في التاريخ وقد شرعت بكتابة رواية منذ عدة أعوام وتجاوزت أكثر من نصفها عن هذه الحرب ثم انشغلت في كتابة المقالات اليومية ومقارعة الأعداء والإرهاب وحين استقرت الأمور في سورية وحاولت العودة لإكمالها فشلني الإحباط وخيبة الأمل فلم أستطع الكتابة بأي نوع أدبي أو غيره مع صعوبة الحياة ومرارتها وهذا أثّر في إنتاجي الأدبي.

> الرواية العربية مازالت محافظة على وجودها برغم كل المتغيرات في المجتمع

* ما رأيك بالمشاركات في المعارض هل مجرد تسويق أم شهرة ؟

.هي شهرة أكثر منها من خلال مشاركتي بعدة معارض لم أجد التسويق الذي نريده، لا يوجد طلب على الرواية في ظل هذه الظروف..

* ما هي مقومات العمل الروائي وهل هناك نقد موضوعي للرواية؟

الرواية ترتكز على السرد والدخول في تفاصيل دقيقة وكثيرة وربط الأحداث ببعضها البعض ويكون فيها فنية وتقنية وعنصر التشويق ،أما النقد فالنقاد الموضوعيون قلة جداً، ولم تطرح روايات بالسوق للنقد فهي تكاد تختفي في المكاتب ولم يعد أحد يفكر أو يتذكر الرواية..

* لديك رواية بعنوان (امرأة لا تعرف الخوف) وهي باكورة أعمالك هل كتاباتك تتأثر بواقع المرأة لكونك امرأة؟

في بداية حياتي الأدبية كان كل اهتمامي بقضايا المرأة ومعاناتها خلال حقبة السبعينيات إلى التسعينيات، كانت المرأة فيها سجينة ومظلومة مستعبدة ومقموعة من الرجل والمجتمع ككل وأنا جزء من النساء أعيش المعاناة نفسها ثم في تلك الحقبة لم يكن هناك مشاكل سياسية أو حروب أو معاناة اجتماعية تتعلق بالمعيشة أو حياة معقدة كالتي نعيشها الآن كانت الحياة بسيطة سلسة.. مجتمع يعيش بسلام فكانت قضية المرأة هي في الواجهة لكن الآن وتحت ظل هذه المتغيرات التي أفرزتها الحروب والعولمة وتعقيد الحياة وصعوبتها باتت هناك قضايا أهم من قضية المرأة، قضية العروبة والصراع الوجودي للأمة أهم من قضية المرأة التي هي أيضاً نالت حريتها وباتت عنصراً فعالاً في المجتمع وخفّت معاناتها كثيراً وباتت قوية صلبة لم يعتد عليها فتجاوزت الخوف وباب الحرملك، لذا الآن همومي هي قضية الأمة العربية والقضية السورية ونتائج الحروب التي اقتصرت كتاباتي عليها طوال الحرب على سورية.

في اليوم العالمي للمسرح.. «حكي جرايد» على خشبة الحمراء

■ دمشق- لمى بدران

هل الإعلام مرآة صادقة للواقع؟ وهل يسلّط الضوء على همومنا ومشاكلنا بطريقة صحيحة؟

انطلاقاً من كلّ هذه التساؤلات يُحيي مسرح الحمراء عرضاً بعنوان ؟حكي جرايد؟ من إخراج وتأليف زين طيار، وتزامن العرض مع اليوم العالمي للمسرح الذي يصادف السابع والعشرين من آذار في كل عام.

يعدّ زين طيار الجريدة هي حياة بكل معنى الكلمة، ورغبَ أن يعكس هذه الحياة على خشبة المسرح ويقول في حديثه لـ؟تشرين؟ بعد العرض: ألّفت نصّاً له علاقة بمبدأ ؟الكولّاج؟ الذي هو فن التلزيق، بمعنى إني قصقصت من الحياة قضايا وقصص متنوعة وجمعتها في عرض واحد، وفي النّهاية رسالتنا من العرض تتجسد بمشهد الشرنقة التي تولد من جديد، أي أنه دائماً يوجد هناك أمل وولادة جديدة.

دخل الممثلون الذين يرتدون جميعاً زيّهم الأحمر من وراء الجمهور إلى الخشبة بأسلوب احتفالي لا يخلو من الزغاريد والأوّيهات، ليتناول العرض العديد من القضايا، وبدأ بما يخص الأمثال الشعبية والحب والحياة، ثم انتقل إلى الحالة الاقتصادية ليذكر فيها الكثير عن المعاناة المعيشية الراهنة، وتطرّق إلى القضية الفلسطينيّة وإلى الموضوع الأكثر أهمية وهو هجرة الشباب.

لم تكن الأدوات بسيطة بل وظّف المخرج زين العديد منها أثناء العرض، فاستخدم مثلاً المناديل والشمع والفقاعات والسطول والسلالم الخشبية وآلة موسيقية وصفّارة أيضاً، وأوضح التبييء من خلال ذكر أسماء للمناطق في دمشق وربطها بأخبار محددة مثل أبو رمانة وقاسيون وغير ذلك، وأيضاً أدخل الشعر والكاريكاتير والغناء بين مشاهده ليضفي الحيوية على الخشبة.

بكل تأكيد إنّ يوم المسرح العالمي هو يوم عظيم لفنٍّ عظيم، وختاماً أقتبس لكم من رسالة اليوم العالمي للمسرح ٢٠٢٤ التي كتبها الأديب النرويجي جون فوس، وترجمت إلى أكثر من خمسين لغة، تلاها المخرج مأمون الخطيب على الخشبة قبل العرض: ؟ الفن هو السلام.. كل شخص هو متفرّد، وفي الوقت نفسه يشبه أي شخص آخر. إن تفرّد الشخصية والمظهر الخارجي يمكن أن يشاهدا بشكل واضح، هذا صحيح، لكن يوجد أيضاً شيء ما داخل كل شخص يميّزه لوحده، فقط لهذا الشخص، يمكن أن نسميها نفساً أو روحاً أو نحن لا نحتاج لوصفها بالكلمات، ولكن رغم اختلافنا جميعاً عن بعضنا البعض، فإننا متشابهون أيضاً. الناس من كل أنحاء العالم متشابهون بشكل أساسي مهما كانت اللغة التي يتحدثون بها أو لون بشرتهم أو شعرهم. قد يكون هذا بمثابة مفارقة، أننا متشابهون تماماً ومختلفون تماماً في الوقت نفسه؟.

متى تظهر حقيقة ما حصل في ليلة مباراتنا مع ميانمار..

قضية المحترف داهود أثبتت أننا هواة في التعامل مع المسائل الحساسة!!

■ تشرين- أيمن فلحوط

بعيدا عن مصالحة منتخبنا الوطني للرجال بكرة القدم لجماهيره بالفوز على نظيره ميانمار بسباعية نظيفة (٧-٠) في المباراة التي جرت بينهما في السعودية ضمن الجولة الرابعة من التصفيات المزدوجة المؤهلة لنهائيات كأس العالم ٢٠٢٦ وكأس آسيا ٢٠٢٧ وتهنئة كوبر مدرب منتخبنا للجماهير السورية التي ساندت اللاعبين، ووقفت معهم كما جرت العادة، وتأكيده عودة الروح المختلفة عن المباراة الأولى، وأن المنتخب السوري مازال في طور التطور لجهة استقدام لاعبين جدد،

وبناء فريق قوي يستطيع تحقيق تطلعات وآمال الجماهير السورية، فإن ما حدث ليلة المباراة لجهة مغادرة محترف نادي شتوتغارت محمود داهود، الذي لبّى الدعوة للمشاركة في صفوف المنتخب، ووصل إلى السعودية قبل بعثة المنتخب، لاتزال تبعات المغادرة، والبيان الصحفي الصادر عن اتحاد اللعبة، ورد اللاعب على البيان تثير الكثير من التساؤلات، حول ما جرى بين اللاعب والكادر الفني والإداري للمنتخب من جهة، والرد المستهجن المصاغ من قبل اتحاد اللعبة من جهة أخرى، والذي جاء فيه:

استحالة تلبية طلباته

؟غادر محمود داهود مقر بعثة منتخبنا الوطني الأول في مدينة الخبر السعودية صباح الثلاثاء بسبب استحالة تلبية طلباته، التي نقلها لنا وكيل أعماله، والتي ستؤثر في المنتخب الوطني الأول، وإدارة المنتخب تؤكد أن مصلحة منتخب سورية تأتي في المقام الأول، وأنه سيتم وضع الشارع الرياضي بكل التفاصيل في وقت لاحق.

الشائعات

ورد داهود على بيان الاتحاد عبر حسابه الشخصي في ؟إنستغرام؟ قائلاً ؟بالنسبة إلى الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي أود أن أوضح مشاعري وموقفي، كلاعب كرة قدم محترف أؤمن بأن كل لاعب له الحق في أن يمثل بلاده بشرف، ما وعدوني بحدوثه لم يحصل؟.

وأضاف: وكي يستطيع اللاعب تمثيل بلاده بشرف عليه أن يكون في وضع مريح خاصة في الملعب، هناك معايير معروفة لكرة القدم الاحترافية ويجب أن يتبعها الجميع، لكن عندما تشعر بأنك لن تفي بوعودك، وأن هذه المعايير لن تتبع حينها يجب عليك التنحي.

واختتم داهود: إذا لم تكن حلاً، لا تكن جزءاً من المشكلة، ولأني أحترم بلدي وعلمي وموطني، لم أعلّق على بيان الاتحاد السوري والاتهامات التي طالتني في يوم المباراة، وأتمنى التوفيق للمنتخب في القادم.

مطالب وكيل أعماله

وكانت مصادر أشارت إلى أن الخلافات بين خال اللاعب زين شمدين مدير أعماله وإدارة المنتخب ومطالبته بشارة الكابتن في أول مباراة له مع المنتخب، واطلاعه على التشكيل وطريقة اللعب، واعتراضه على كل شيء في المعسكر، والشكوى من الفندق الذي يقيم فيه، والغرفة المتواجد بها لا تناسبه، وأجواء المنتخب، وجودة اللاعبين.

بصمتهما المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي العام واتحاد كرة القدم شرّعا لوسائل التواصل الاجتماعي المختلفة الحديث، وتناقل الأخبار المتعددة حول قضية المحترف محمود داهود، ولم يكلف أيّ منهما ببيان يوضح فيه تفاصيل ما حدث ليلة مباراة الإياب مع ميانمار، مكتفياً اتحاد الكرة ببيانه بعبارة؟ سيتم وضع الشارع الرياضي بكافة التفاصيل في وقت لاحق؟.

فهل ما سيق من روايات حول حقيقة ما جرى يمكن أن يقبلها المنطق والعقل؟

أين العقلية المحترفة ؟

من المؤكد أن الجهة التي تواصلت مع داهود لتمثيل المنتخب الوطني، يفترض إن كانت تعمل بعقلية محترفة في التعامل مع لاعب محترف، قد وضعته في أدق التفاصيل بما يتعلق بالمنتخب، من مكان الإقامة والتدريب ونوعية الطعام، وأوقات التدريب، ودوره في المنتخب، وطبيعة مشاركته، وإن كان سيحمل شارة الكابتن أم لا.

وتالياً لا نعتقد أنّ لاعباً محترفاً يمكنه أن يفرض على منتخب بلاده قضايا لم يتم الاتفاق عليها سابقاً- هكذا يفترض-، وإلّا لن يكون بمحترف، فمتى تظهر الحقيقة كاملة؟ ويضع اتحاد اللعبة النقاط على الحروف، ويفند كل ما حصل بالتفصيل لتأكيد مصداقية الرواية التي ساقها في خبره الصحفي.

لقد أثبتت قضية المحترف داهود أننا لا نملك عقلية الإدارة المحترفة في التعامل مع اللاعبين، ففي ليلة المباراة تعددت الروايات، مرة عن خلافات، ومرة أخرى حصلت المصالحة، ولا نعرف إن كانت بتبويس الشوارب، ثم طفح الكيل بعدها لجهة عدم قبول أي طرف للآخر، فكان الرحيل بمغادرة معسكر المنتخب في ليلة المباراة، وما لذلك من تأثيرات سلبية على أجواء المنتخب قبل مباراة الإياب.

ويبرز هنا السؤال أين كان العقلاء في المعالجة، وأصحاب الحكمة لتدارك ما حصل، وماذا فعل اتحاد اللعبة لرأب الصدع، وكذلك المرافقون الكثر للمنتخب؟ ولماذا وصلت الحال إلى هذه الصورة؟

بيان اتحاد الكرة: سيتم وضع الشارع الرياضي بكلّ التفاصيل في وقت لاحق

وعود واشتراطات

إما قدمنا الوعود إلى داهود ولم نلتزم بها، أو أنه قدم شروطاً جديدة لم يسبق أن تطرق لها من قبل، وفي كل الحالات الملام واحد؛ إدارة المنتخب، لكونها لم تستطع التعامل مع الحالة، بدءاً من سماحها بتسريب خبر مغادرة اللاعب، ومروراً بتبعات ذلك النفسية على اللاعبين وأجواء المنتخب.

نأمل أن نكون قد تعلّمنا الدرس، وألّا يتكرر ذلك في قادمات الأيام، والباب يفترض أن يكون مفتوحاً الآن، والوقت المتاح لعودة السوما نظراً للحاجة التي أثبتت أهمية تواجده في الفترة المقبلة الأشد صعوبة، بانتظار ما يقرره الاتحاد الدولي لكرة القدم بشأن مباراة اليابان وكوريا الديمقراطية، واحتمالات خسارة كوريا الديمقراطية للمباراة بثلاثية نظيفة، أو تحديد موعد جديد للمباراة، أو شطب نتائج كوريا الديمقراطية.

انتقاء المنتخب الوطني للسيدات لكرة الطائرة الشاطئية

■ تشرين- حاتم شحادة:

قرر الاتحاد السوري بكرة الطائرة دعوة عدد من اللاعبات من أجل انتقاء عناصر المنتخب الوطني للسيدات بكرة الطائرة الشاطئية في نادي السودا بطرطوس في الرابع من شهر نيسان المقبل.

ويأتي ذلك استعداداً للمشاركة في بطولة العرب لكرة الطائرة الشاطئية وبطولة غرب آسيا اللتين ستقامان في الأردن في الفترة من ١٩ وحتى ٢٨ من شهر أيار المقبل.

وأوضح الاتحاد أنه تم تكليف عضو الاتحاد رائد موسى ورئيس لجنة الشواطئ هشام حسن لانتقاء اللاعبات . وشملت قائمة اللاعبات المدعوات : ماغي الشيخ ولويز موسى وملك أبوخليل وتيما يازجي وغزل القصير وزهراء منى وحنين شاهين ولما البطل وهند دعبول وزينة صواف.

ميسي ليس لديه فكرة متى سيبتعد عن كرة القدم!!

■ تشرين

قال النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي إنّ العمر لن يعد عاملاً حاسماً لتحديد موعد اعتزاله، مشيراً إلى أنه ليس لديه فكرة واضحة عما سيفعله حين يبتعد عن كرة القدم.

وسيبلغ ميسي، الذي لعب لمدة ١٧ عاماً في برشلونة قبل التوقيع مع باريس سان جرمان عام ٢٠٢١ وإنتر ميامي العام الماضي، ٣٧ عاماً في غضون ثلاثة أشهر، لكنه متأكد أن عمره لن يحدد متى يحين وقت اعتزاله.

وقال ميسي: ؟أعلم أنه في اللحظة التي أشعر فيها بأنني لم أعد أقدم أي أداء ولم أعد أستمتع بذلك أو أساعد زملائي (فسوف أعتزل).. أنا أقيّم نفسي بشدة، أعرف متى أؤدي بشكل جيد ومتى لا أكون كذلك، ومتى ألعب بشكل جيد ومتى ألعب بشكل سيئ؟.

وتابع: ؟عندما أشعر أن الوقت قد حان لاتخاذ هذه الخطوة سأفعل ذلك من دون التفكير في العمر. إذا شعرت أنني بحالة جيدة سأحاول مواصلة المنافسة لأن هذا ما أحبه وما أعرف كيف أقوم به؟.

وبسؤاله عما إذا كان يفكر فيما سيفعله بعد الاعتزال، لم يكن لدى الفائز بجائزة الكرة الذهبية ثماني مرات، وهو رقم قياسي، إجابة مباشرة. وذكر: ؟لم أفكر في الأمر بعد. في الوقت الحالي أحاول الاستمتاع بكل يوم وكل لحظة من دون التفكير في المستقبل. ليس لدي أي شيء واضح بعد، وآمل أن أستمر في اللعب لفترة أطول لأن هذا ما أستمتع به. وعندما يحين الوقت سأجد بالتأكيد الطريق إلى ما يرضيني وما أحبه (وأقدم) دوراً جديداً.

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٤١٢٦
مؤسسة الوحدة
14
الخميس ١٨ رمضـان ١٤٤٥هـ ٢٨ آذار ٢٠٢٤ م
tishreen.news.sy

لعل التنوع الذي يشتهر به الاقتصاد السوري حسب طبيعته، ما بين زراعي وحرفي وصناعي، وما توفره البيئة من مواد أولية عليها طلب عالمي، هو الحل لكثير من مشاكلنا المعيشية في الوقت الراهن، ومن هنا تأتي أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر كمورد رزق، يحتاج إلى النية في العمل والإبداع أولاً، والتنظيم في عمليات الإنتاج والتمويل والترخيص ثانياً، ومن ثم التسويق وتصريف الإنتاج.

تسرع من شيخوخة الدماغ.. حالة مزمنة تؤثر في ٤٠٪ من سكان العالم

■ تشرين

وجد علماء من الصين والولايات المتحدة أن أولئك الذين يعانون آلام العضلات والعظام المزمنة قد يواجهون خطراً أكبر لشيخوخة الدماغ.

يعد الألم العضلي الهيكلي المزمن، وهو حالة تتميز بألم مستمر في أجزاء مختلفة من الجسم، سبباً رئيساً للإعاقة بحيث يؤثر على أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم ويؤثر في الوظيفة الإدراكية للمرضى.

وعلى الرغم من أن الآلية الدقيقة ليست مفهومة تماماً، ما يعوق جهود الوقاية والعلاج، تشير الأبحاث إلى أن علامات الالتهاب المرتبطة بشيخوخة الدماغ تكون أعلى لدى مرضى الألم العضلي الهيكلي المزمن، ما يشير إلى وجود صلة بين شيخوخة الدماغ والألم العضلي الهيكلي المزمن.

وفي ضوء هذه النتيجة، استكشف الباحثون بقيادة البروفيسور تو ييهينغ من معهد علم النفس التابع للأكاديمية الصينية للعلوم، بالتعاون مع خبراء دوليين، ملامح أنماط شيخوخة الدماغ والآليات الأساسية في أنواع مختلفة من الألم العضلي الهيكلي المزمن.

وتسلط الدراسة الضوء على العلاقة بين آلام الركبة المزمنة، وخاصة الناجمة عن التهاب مفاصل الركبة، وتسارع شيخوخة الدماغ.

وباستخدام بيانات التصوير بالرنين المغناطيسي البنيوية لأكثر من ٩ آلاف فرد، طور العلماء نموذجاً لعمر الدماغ لمقارنة عمر الدماغ بالعمر الزمني، ووجدوا أن الأفراد الذين يعانون التهاب مفاصل الركبة، عانوا من شيخوخة الدماغ بشكل أسرع من الأفراد الأصحاء.

وسائل لوقف خطر الضمور العضلي

يعدّ الضمور العضلي، أو ضعف العضلات الحاد، مشكلة منتشرة بين الأشخاص الذين أصيبوا بـ «كوفيد-١٩»، ما يؤدي إلى انخفاض النشاط البدني وتباطؤ عمل العضلات والضعف العام.

ووفقاً للأطباء، يمكن أن يؤدي نقص الأوكسجين في أنسجة الجسم بعد الإصابة إلى ضمور العضلات، ما يزيد من خطر التعرض للإصابة الجسدية ويخفض نوعية الحياة.

ويشير الأطباء إلى أن الضمور العضلي يزيد من خطر السقوط والإصابة بالكسور، وحتى يمكن أن يؤدي إلى الوفاة.

ووفقاً لهم، يلعب النشاط البدني دوراً أساسياً في مكافحة خطر الضمور العضلي، وأن ممارسة التمارين الرياضية المختلفة حتى في البيت تساعد في استعادة القوة العضلية.

وبالإضافة إلى ذلك يجب تناول أطعمة غنية ببروتينات سهلة الهضم، مثل الدجاج والديك الرومي والبيض والحليب والبروتينات النباتية من البقوليات، لأن هذا مهم لتعافي العضلات بعد الإصابة «بكوفيد».

ويعتبر الكارنوزين «مكمل غذائي» الذي يتركز في العضلات والقلب والدماغ ويوجد في لحم البقر والأسماك بمثابة مضاد للجراثيم ومضاد نشط للأكسدة، كما يساعد على مكافحة الإجهاد التأكسدي ويقلل من الالتهابات في العضلات ويطيل العمر النشط وهذا مهم بصورة خاصة بعد التعافي من المرض.

تشرين مؤسسة الوحدة
المدير العام
أمجد عيسى
رئيس التحرير
ناظم عيد
مدير التحرير
يسرى المصري
أمينا التحرير
أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية
دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: ■ الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ ■ الإيميل: admin@tishreen.news.sy ■ الفاكس: ٨٨١٧٦١٣